

الكتب الساطع نظم جمع الجوامع

للإمام

جلال الدين السيوطي الشافعي

المتوفى ٩١١ هـ



<http://www.ahlalhdeeth.com/vb/>

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

- | | | |
|---|----|--|
| لِلَّهِ حَمْدٌ لَا يَزَالُ سَرْمَدًا ^(١) | ١ | يُؤْذِنُ بِازْدِيَادٍ مِّنْ أَبَدًا ^(٢) |
| ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ وَحَبِّبِهِ | ٢ | صَلَاتُهُ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ |
| وَهَذِهِ أَرْجُو زُهُ مُحَرَّرَةً | ٣ | أَبْيَاتُهَا مِثْلُ النُّجُومِ مُزْهِرَةً |
| ضَمَّتْهَا «جَمْعَ الْجَوَامِعِ» الَّذِي | ٤ | حَوَى أَصُولَ الْفَقْهِ وَالِدِّينِ الشَّاذِي |
| إِذْ لَمْ أَجِدْ قَبْلِي مَنَ أَبَدَاهُ | ٥ | نَظْمًا وَلَا بَعْقِدَهُ حَالَهُ |
| وَلَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِهِ قَدْ أَلْفَا | ٦ | كَمِثْلِهِ وَلَا الَّذِي بَعْدُ اقْتَفَى |
| وَرَبِّمَا غَيْرْتُ أَوْ أَزِيدُ | ٧ | مَا كَانَ مَنقُوصًا وَمَا يُفِيدُ |
| فَلْيَدْعُهَا ^(٣) قَارِئُهَا وَالسَّامِعُ ^(٤) | ٨ | بِكُوكِبٍ وَلَوْ يُزَادُ السَّاطِعُ ^(٥) |
| وَاللَّهُ فِي كُلِّ أُمُورِي أَرْتَجِي | ٩ | وَمَا يَنْوِبُ فَإِلَيْهِ أَلْتَجِي |
| يُخَصِّرُ هَذَا النَّظْمُ فِي مُقَدِّمَةِ ^(٦) | ١٠ | وَبَعْدَهَا سَبْعَةُ كُتُبٍ مُحْكَمَةٍ |

(١) في الجديدة «سرمداً».

(٢) في الجديدة «أبداً».

(٣) في الطبعين «فليدعها».

(٤) في الجديدة «والسامع».

(٥) في الجديدة «الساطع».

(٦) في الجديدة «مقدمة».

﴿المُقَدِّمَةُ﴾

- | | |
|--|--|
| <p>وَقِيلَ : مَعْرِفَةُ مَا يَدُلُّ لَهُ ١١</p> <p>وَعَارِفٌ بِهَا الْأُصُولِي الْعَتِيدُ ١٢</p> <p>مُكْتَسِبٌ مِنْ طُرُقٍ لَمْ تُجْمَلِ ١٣</p> <p>بِفِعْلِ مَنْ كَلَّفَ حُكْمٌ فَلَا حَقَّ ١٤</p> <p>وَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ إِذَا مَا قُصِدَا ١٥</p> <p>وَصِدُّهُ عَقْلِي وَإِلَّا شَرْعِي ١٦</p> <p>حَتْمٌ وَقَبْلَ الشَّرْعِ لَا حُكْمٌ نُمِي ١٧</p> <p>وَحَكَّمُوا الْعَقْلَ فَإِنْ لَمْ يَقْضِ لَهُ ١٨</p> <p>عَنْ ذَيْنِ تَحْيِيرٍ أَلَدِيهِمْ خُلْفُ ١٩</p> <p>ذُو عَقْلَةٍ وَمُلْجَأٌ وَاخْتِلَفَا ٢٠</p> <p>جَوَازُهُ وَقَدْ رَأَاهُ آخِرُهُ ٢١</p> <p>أَيُّ مَعْنَوِيًّا وَأَبَى بَاقِي الْفِرْقُ ٢٢</p> <p>فَوَاجِبٌ أَوْ لَا فَتَذَبُّ أَوْ جَزَمَ ٢٣</p> <p>نَهْيٌ بِهِ قَصْدٌ^(١) فَكُرَهُ أَوْ فُقِدَ ٢٤</p> <p>إِبَاحَةٌ وَحَدُّهَا قَدْ قُرِّرَا ٢٥</p> <p>فَالْوَضْعُ أَوْ ذَا صِحَّةٍ أَوْ فَاسِدَا ٢٦</p> <p>وَمَالَ نَعْمَانُ إِلَى التَّخَالُفِ ٢٧</p> <p>وَالْمُسْتَحَبُّ بَعْضُنَا قَدْ نَوَّعُوا ٢٨</p> <p>تَلَزَمُهُ وَقَالَ نَعْمَانُ بَلَى ٢٩</p> <p>إِذْ لَمْ يَقْعِ مِنْ أَحَدٍ تَطَوُّعَا ٣٠</p> | <p>أَدِلَّةُ الْفَقْهِ الْأُصُولُ مُجْمَلَةٌ ١١</p> <p>وَطُرُقُ اسْتِفَادَةٍ وَالْمُسْتَفِيدُ ١٢</p> <p>وَالْفَقْهُ عَلِمٌ حُكْمٍ شَرْعٍ عَمَلِي ١٣</p> <p>ثُمَّ خِطَابُ اللَّهِ بِالْإِنْشَاءِ اعْتَلَقَ ١٤</p> <p>لَيْسَ لِغَيْرِ اللَّهِ حُكْمٌ أَبَدًا ١٥</p> <p>وَصِفُ الْكَمَالِ أَوْ نُفُورُ الطَّبَعِ ١٦</p> <p>بِالشَّرْعِ لَا بِالْعَقْلِ شُكْرُ الْمُنْعَمِ ١٧</p> <p>وَفِي الْجَمِيعِ خَالَفَ الْمُعْتَرِ لَهُ ١٨</p> <p>فَالْحَظَرُ أَوْ إِبَاحَةٌ أَوْ وَقْفُ ١٩</p> <p>وَصُوبٌ امْتِنَاعٌ أَنْ يُكَلَّفَا ٢٠</p> <p>فِي مُكْرَهٍ وَمَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ ٢١</p> <p>وَالْأَمْرُ بِالْمَعْدُومِ وَالنَّهْيُ اعْتَلَقَ ٢٢</p> <p>إِنْ اقْتَضَى الْخِطَابُ فِعْلًا مُتْلَزِمٌ ٢٣</p> <p>تَرَكَّكَ فَتَحَرَّرِيْمٌ وَإِلَّا وَوَرَدَ ٢٤</p> <p>فَضِدُّ الْأَوَّلَى وَإِذَا مَا خَيْرًا ٢٥</p> <p>أَوْ سَبَبًا أَوْ مَانِعًا شَرْطًا أَبَدًا ٢٦</p> <p>وَالْفَرَضُ وَالْوَاجِبُ ذُو تَرَادُفٍ ٢٧</p> <p>وَالنَّذْبُ وَالسُّنَّةُ وَالتَّطَوُّعُ ٢٨</p> <p>وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ وَبِالشَّرْعِ لَا ٢٩</p> <p>وَالْحَجَّ أَلْزَمَ بِالتَّامِّ شَارِعًا^(٢) ٣٠</p> |
|--|--|

(١) فِي الطَّبْعَيْنِ «لَهُ».

(٢) فِي نَسَخَةِ «نَهْيٌ بِهِ حُصَّ» وَهُوَ وَاضِحٌ.

(٣) فِي نَسَخَةِ «شَرَّعًا».

| | | |
|--|----|--|
| وَالسَّبَبُ الَّذِي أُضِيفَ الْحُكْمُ لَهُ | ٣١ | لِعُلْفَةٍ مِنْ جِهَةِ التَّعْرِيفِ لَهُ |
| وَالْمَانِعُ الْوَصْفُ الْوُجُودِي الظَّاهِرُ | ٣٢ | مُنْضَبِطًا عَرَّفَ مَا يُعَايِرُ |
| الْحُكْمَ مَعَ بَقَاءِ حِكْمَةِ السَّبَبِ | ٣٣ | وَالشَّرْطُ يَأْتِي حَيْثُ حُكْمُهُ وَجَبَ |
| وَصِحَّةُ الْعَقْدِ أَوْ التَّعَبُّدِ | ٣٤ | وَفَاقَ ذِي الْوَجْهَيْنِ شَرْعَ أَحْمَدَ |
| وَقِيلَ فِي الْأَخِيرِ إِسْقَاطُ الْقَضَا | ٣٥ | وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ الْمَرْضَى |
| بِصِحَّةِ الْعَقْدِ اعْتِقَابُ الْعَالِيَةِ | ٣٦ | وَالسَّيِّئِ الْإِجْزَاءِ أَيِ الْكُفَايَةِ |
| بِالْفِعْلِ فِي إِسْقَاطِ أَنْ تَعَبَّدَا | ٣٧ | وَقِيلَ إِسْقَاطُ ^(١) الْقَضَاءِ أَبَدًا |
| وَلَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْدِ بَلْ مَا طُلِبَا | ٣٨ | يُخَصُّهُ وَقِيلَ بِاللَّذْ وَجَبَا |
| قَابِلَهُمَا الْفَسَادُ وَالْبُطْلَانُ | ٣٩ | وَالْفَرْقُ لَفْظًا قَدْ رَأَى ^(٢) النُّعْمَانُ |
| ثُمَّ الْأَدَاءُ فَعُلَ بَعْضُ مَا دَخَلَ ^(٣) | ٤٠ | قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهِ وَقِيلَ كُلُّ |
| وَفِعْلٍ كُلٍّ أَوْ فَبَعْضٍ مَا مَضَى | ٤١ | وَقْتُ لَهُ مُسْتَدْرَكًا ^(٤) بِهِ الْقَضَا |
| وَفِعْلُهُ ^(٥) وَقَفَتْ الْأَدَاءُ ثَانِيًا | ٤٢ | إِعَادَةً لِحَلَالٍ أَوْ خَالِيًا |
| وَالْوَقْتُ مَا قَدَّرَهُ الَّذِي شَرَعَ | ٤٣ | مِنَ الزَّمَانِ ضَيِّقًا أَوْ اتَّسَعَ |
| وَحُكْمُنَا ^(٦) الشَّرْعِيُّ إِنْ تَغَيَّرَا | ٤٤ | إِلَى سُهُولَةٍ لَأَمْرٍ عَزِيزًا |
| مَعَ قِيَامِ سَبَبٍ ^(٧) الْأَصْلِيِّ سَمَ | ٤٥ | بِرُخْصَةٍ كَأَكْلِ مَيْتٍ وَالسَّلَامِ |
| وَقَبْلَ وَقْتِ الزَّكَاةِ أَدَّى | ٤٦ | وَالْقَصْرُ وَالْإِفْطَارُ إِذْ لَا جَهْدًا |
| حَتْمًا مُبَاحًا مُسْتَحَبًّا وَخِلَافَ | ٤٧ | أُولَى وَالْإِعْزِيمَةُ نُضَافُ |
| قُلْتُ: وَقَدْ تُقَرَّنُ بِالْكَرَاهَةِ | ٤٨ | كَالْقَصْرِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ |

(١) في الجديدة «إسقاط».

(٢) وقوله: «قد رأى النعمان» وفي نسخة «قد رأى نعمان»، وفي أخرى «قدّر النعمان» من التقدير، والأولى أوضح.

(٣) في الطبعتين «دخل».

(٤) الأوضح أن يكون بضم الميم وفتح [الدال] بصيغة المصدر الميمي ... ويحتمل أن يكون بصيغة اسم الفاعل.
* كذا في الطبعة الجديدة، ولعل الصواب الرء.

(٥) في الجديدة «وفعله».

(٦) في الجديدة «وحكمنا».

(٧) وقع في بعض النسخ «مع قيام السبب الأصلي» بتعريف «السبب»، والظاهر أن ما هنا هو الصواب.

- ٤٩ ثُمَّ الدَّلِيلُ مَا صَحِيحُ النَّظَرِ
 ٥٠ واخْتَلَفُوا هَلْ عِلْمُهُ مُكْتَسَبٌ
 ٥١ الْجَامِعُ الْمَانِعُ حَدُّ الْحَدِّ
 ٥٢ وَصَحَّحُوا أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَزَلِّ
 ٥٣ وَالنَّظَرُ الْفِكْرُ مُفِيدُ الْعِلْمِ
 ٥٤ تَصَوُّرٌ وَمَعْنَى تَصَدِيقٌ جَلِي
 ٥٥ عِلْمٌ وَمَا يَقْبَلُهُ فَالِإِعْتِقَادُ
 ٥٦ وَغَيْرُهُ ظَنٌّ لِرُجْحَانٍ سَلَكِ
 ٥٧ الْفَخْرُ حُكْمُ الدَّهْنِ أَيْ ذُو الْجَزْمِ
 ٥٨ ثُمَّ صُرُورِيًّا رَأَاهُ يُسْفِرُ
 ٥٩ ثُمَّ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ يُطْلَقُونَ
 ٦٠ وَالْجَهْلُ فَقَدْ الْعِلْمُ بِالْمَقْصُودِ أَوْ
 ٦١ وَالسَّهْوُ أَنْ يَذْهَلَ عَنْ مَعْلُومِهِ
- فِيهِ مَوْصَّلٌ لِقَصْدٍ خَبَرِي
 عَقِيْبُهُ فَالْأَكْثَرُونَ صَوَّبُوا
 أَوْ ذُو أَنْعَكَاسٍ إِنْ تَشَاءُ وَالطَّرْدُ
 يُسَمَّى خِطَابًا أَوْ مُنَوَّعًا حَصَلَ
 وَالظَّنُّ وَالْإِدْرَاكُ دُونَ حُكْمٍ^(١)
 جَازِمُهُ التَّغْيِيرُ إِنْ لَمْ يَقْبَلِ
 صَحِيحٌ إِنْ طَابَقَ^(٢) أَوْ لَا ذُو فَسَادٍ
 وَضِدُّهُ الْوَهْمُ وَمَا سَاوَى^(٣) فَشَكٌّ
 لِمُوجِبٍ طَابَقَ حَدُّ الْعِلْمِ
 وَابْنُ الْجَوْنِيِّ نَظَرِيٌّ عَسِرُ
 تَفَاوُتًا وَرَدَّةُ الْمُحَقِّقُونَ
 تَصَوُّرُهُ مُخَالَفًا خَلْفَ حَكَمٍ
 وَفَارَقَ النَّسْيَانُ فِي عُمُومِهِ

(١) في نسخة «دون الحكم» بالتعريف، والتكبر أولى.
 (٢) وقع في بعض النسخ «صح إن طابقه.. الخ» وهو تصحيف.
 (٣) في الجديدة «سوى».

(مَسْأَلَةٌ)

- ٦٢ الْحُسْنُ الْمَأْدُونُ لَوْ أَجْرُنْفِي قِيلَ وَفَعَلُ مَا سِوَى الْمُكَلَّفِ
٦٣ فَعَيْرُ مِنْهِي وَالْقَبِيحُ الْمَنْهِي وَلَوْ عُمُومًا كَقَسِيمِ الْكُزْهِ
٦٤ وَعَدَّ ذَا وَاسِطَةً عَبْدُ الْمَلِكِ وَفِي الْمُبَاحِ ذَا وَتَالِيَهُ سُلَيْكُ

(مَسْأَلَةٌ)

- ٦٥ لَيْسَ مُبَاحُ التَّرَكِّ حَتْمًا وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ وَجُوبَ صَوْمٍ مَنْ عَذَرَ^(١)
٦٦ مِنْ حَائِضٍ وَمُذْنَفٍ^(٢) وَذِي مَغِيبٍ وَقِيلَ ذَا دُوءُهُمَا وَابْنُ الْخَطِيبِ
٦٧ قَالَ عَلَيْهِ أَحَدُ الشَّهْرَيْنِ وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ بِغَيْرِ مَيْنِ
٦٨ قُلْتُ: وَفِي هَذَا الَّذِي زَادَ عَلَى مُطْلَقِ الْإِسْمِ لَيْسَ حَتْمًا دَخَلَا
٦٩ وَاخْتَلَفُوا فِي النَّدْبِ هَلْ مَأْمُورٌ حَقِيقَةً فَكَوْنُهُ الْمُشْهُورُ
٧٠ وَلَيْسَ مَنْدُوبٌ وَكُورُهُ فِي الْأَصَحِّ مُكَلَّفًا وَلَا الْمُبَاحُ^(٣) فَارْجَحْ
٧١ فِي حَدِّهِ الْإِزَامُ ذِي الْكُلْفَةِ لَا طَلَبُهُ وَالْمُرْتَضَى عِنْدَ الْمَلَا
٧٢ أَنَّ الْمُبَاحَ لَيْسَ جِنْسٌ مَا وَجَبَ وَعَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ إِذَا لَا طَلَبُ
٧٣ وَأَنَّ نَسْخَ وَاجِبٍ يَسْتَدْعِي وَأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ حُكْمٌ شَرْعِي
٧٤ بَقَا جَوَازِهِ أَيْ انْتَفَا الْحَرْجِ وَقِيلَ فِي الْمُبَاحِ وَالنَّدْبِ انْدَرَجَ

(١) بالبناء للفاعل، ويحتمل أن يكون بالبناء للمفعول، والضبط الأول للتقفية.

(٢) بكسر النون وفتحها.

(٣) في نسخة «ولا مباح» بالتنكير.

(مَسْأَلَةٌ)

- الْأَمْرُ مِنْ أَشْيَاءِ بَفَرْدٍ عِنْدَنَا ٧٥ يُوجِبُ مِنْهَا وَاحِدًا مَا عَيْنًا
وَقِيلَ كُلاًّ وَبِوَاحِدٍ حَصَلَ ٧٦ وَقِيلَ بَلْ مُعَيَّنًا فَإِنْ فَعَلَ
خِلَافَهُ أَسْقَطَهُ وَقِيلَ مَا ٧٧ يَحْتَارُهُ مُكَلَّفٌ فَإِنْ سَمَا
لِفِعْلِهَا فَوَاجِبٌ أَعْلَاهَا ٧٨ أَوْ تَرَكَهَا عُوقِبَ فِي أَذْنَاهَا
وَصَحَّحُوا تَحْرِيمَ وَاحِدٍ عَلَى ٧٩ إِبْهَامِهِ وَهِيَ عَلَى مَا قَدْ خَلَا

(مَسْأَلَةٌ)

- فَرَضَ الْكَفَايَةَ مِنْهُمْ يُقْصَدُ ٨٠ وَنَظَرَ عَنْ فَاعِلٍ مُجَرَّدٍ
وَرَعَاهُ الْأُسْتَاذُ وَالْجُؤَيْنِي ٨١ وَنَجَّلَهُ يُفْضَلُ فَرَضَ الْعَيْنِ
وَهُوَ عَلَى الْكُلِّ رَأَى الْجُمْهُورُ ٨٢ وَالْقَوْلُ بِالْبَعْضِ هُوَ الْمَنْصُورُ
فَقِيلَ مِنْهُمْ وَقِيلَ عَيْنًا ٨٣ وَقِيلَ مَنْ قَامَ بِهِ وَوَهْنًا
وَبِالشَّرْعِ فِي الْأَصَحِّ يَلْزَمُ ٨٤ وَمِثْلُهُ سُبَّتَهَا تَنْقَسِمُ

(مَسْأَلَةٌ)

- جَمِيعُ وَقْتِ الظُّهْرِ قَالَ الْأَكْثَرُ ٨٥ وَقَتُّ أَذَاءٍ وَعَلَيْهِ الْأَظْهَرُ
لَا يَجِبُ الْعَزْمُ عَلَى الْمُؤَخَّرِ ٨٦ وَقَدْ عَزِيَّ وَجُوبُهُ لِلْأَكْثَرِ
وَقِيلَ الْآخِرُ وَقِيلَ الْأَوَّلُ ٨٧ فَفِي سِوَاهُ قَاضٍ أَوْ مُعَجَّلُ
وَقِيلَ مَا بِهِ الْأَذَاءُ اتَّصَلَ ٨٨ مِنْ وَقْتِهِ وَآخِرُ إِذَا خَلَا
وَقِيلَ إِنْ قَدَّمَ فَرَضًا وَقَعَا ٨٩ إِنْ بَقِيَ التَّكْلِيفُ حَتَّى انْقَطَعَا
وَمَنْ يُؤَخَّرَ مَعَ ظَنِّ مَوْتِهِ ٩٠ يَعْصِي فَإِنْ أَذَاهُ قَبْلَ فَوْتِهِ
فَهُوَ^(١) أَذَا الْقَاضِيَانِ بَلْ قَضَا ٩١ أَوْ مَعَ ظَنِّ أَنْ يَعِيشَ فَقَضَى
فَالْحَقُّ لَا عِصْيَانَ مَا لَمْ يَكُنْ ٩٢ كَالْحَجِّ فَلْيُسْنَدْ لِآخِرِ السَّنِي

(١) فِي الْجَدِيدَةِ «فَهُوَ».

(مَسْأَلَةٌ)

- مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ الْمُطْلَقُ مِنْ ٩٣ مَقْدُورِنَا إِلَّا بِهِ حَتَّمْ زَكْنَ
وَقِيلَ لَا وَقِيلَ إِنْ كَانَ سَبَبُ ٩٤ وَقِيلَ إِنْ شَرَطْنَا إِلَى الشَّرْعِ انْتَسَبَ
فَالْتَرَكُ لِلْحَرَامِ إِنْ تَعَذَّرَا ٩٥ إِلَّا بِتَرْكِ غَيْرِهِ حَتَّمَا يُرَى
فُحِّرِمَتْ مِنْكَوَحَةً إِنْ تُلَبَّسَ ٩٦ بِغَيْرِهَا أَوْ بَتَّ عَيْنًا وَنَسِيَ

(مَسْأَلَةٌ)

- مُطْلَقُ الْأَمْرِ عِنْدَنَا لَا يَشْمَلُ ٩٧ كُرْهًا فَفِي الْوَقْتِ الصَّلَاةُ تَبْطُلُ
أَمَّا الَّذِي جِهَاتُهُ تَعَدَّدَا ٩٨ مِثْلُ الصَّلَاةِ فِي مَكَانٍ اعْتَدَى
فَائِئِهِ تَصِحُّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ٩٩ وَلَا ثَوَابَ عَنْدهُمْ فِي الْأَشْهَرِ
وَقِيلَ لَا تَصِحُّ لَكِنْ حَصَلَا ١٠٠ سُقُوطُهُ وَالْحَنْبَلِيُّ لَا وَلَا
وَمَنْ مِنَ الْمُعْصُوبِ تَائِبًا خَرَجَ ١٠١ آتٍ بِوَاجِبٍ وَقِيلَ بِخَرَجٍ
وَقِيلَ فِي عِضْيَانِهِ مُشْتَغِلُ ١٠٢ مَعَ انْقِطَاعِ النَّهْيِ وَهُوَ مُشْكِلُ
وَسَاقِطٌ عَلَى جَرِيحٍ قَدْ قَتَلَ ١٠٣ إِنْ لَمْ يَزُلْ وَكُفَّاهُ إِنْ انْتَقَلَ
قِيلَ أَدَمَ وَقِيلَ خَيْرٌ وَالْإِمَامُ ١٠٤ لَا حُكْمَ وَالْحُجَّةُ حَوْلَ الْوَقْفِ حَامٍ

(مَسْأَلَةٌ)

- نَجْوَزُ التَّكْلِيفَ بِالْمَحَالِ ١٠٥ وَمَنْعَتِ طَائِفَتَا اعْتَزَالِ
مَا كَانَ لَا لِلْغَيْرِ أَوْ مُمْتَنِعَا ١٠٦ لِغَيْرِ عِلْمِهِ بِأَنْ لَا يَقَعَا
وَالطَّلَبُ الْإِمَامُ وَالْحَقُّ وَقَعَ ١٠٧ مَا لَيْسَ بِالذَّاتِ بَلِ الْغَيْرِ امْتَنَعَ

(مَسْأَلَةٌ)

- حُصُولُ شَرْطِ الشَّرْعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ١٠٨ فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ لَمْ يُعْتَبَرْ
وَفُرِضَتْ فِي طَلَبِ الشَّرْعِ الْفُرُوعُ ١٠٩ مِنْ كَافِرٍ وَالْمُرْتَضَى هُنَا الْوُقُوعُ
وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا وَفِي الْأَمْرِ وَفِي ١١٠ جِهَادِهِمْ وَغَيْرِ مُرْتَدٍّ قَفِي
وَالْخُلْفُ فِي التَّكْلِيفِ أَوْ مَا آلَ لَهُ ١١١ لَا نَحْوِ إِتْلَافٍ وَعَقْدٍ أَكْمَلَهُ

(مَسْأَلَةٌ)

- يُجْتَضُّ^(١) بِالتَّكْلِيفِ فِعْلٌ فَالَّذَا ١١٢ كُتِبَ فِي النَّهْيِ بِهِ الْكَفُّ وَذَا
هَلْ فِعْلٌ ضِدُّ أَوْ الْإِنْتِهَاءُ ١١٣ الْمُرْتَضَى الثَّانِي لَا الْإِنْتِهَاءُ
وَأَنَّ قَضَدَ التَّرَكُّ غَيْرُ مُشْتَرَطٍ ١١٤ بَلَى لِتَحْصِيلِ^(٢) الثَّوَابِ يُشْتَرَطُ
وَوَجَّهَ الْأَمْرَ لَدَى الْمُبَاشَرَةِ^(٣) ١١٥ مُحَقَّقُ^(٤) الْأَيْمَةِ الْأَشَاعِرَةِ
وَقَبْلَهَا اللَّوْمُ عَلَى كَفِّ نَهْيِ ١١٦ وَالْأَكْثَرُونَ قَبْلُ ذُو تَوَجُّهِ
بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ الْإِزَامَا ١١٧ وَقَبْلَهُ لَدَيْهِمْ إِعْلَامَا
ثُمَّ إِذَا بَاشَرَ قَالُوا يَسْتَمِرُّ ١١٨ وَقَالَ قَوْمٌ بِانْقِطَاعِ مُسْتَقَرِّ^(٥)

(مَسْأَلَةٌ)

- يَصِحُّ فِي الْأَظْهَرِ أَنْ يُكَلَّفَا ١١٩ مَنْ انْتَقَا شَرَطِ الْوُقُوعِ عَرَفَا
أَوْ أَمَرَ وَاتَّفَقُوا إِنْ جَهْلَا ١٢٠ وَالْعِلْمُ لِلْمَأْمُورِ إِثْرُهُ اغْتِلَا

(خَاتِمَةٌ)

- فِي وَاجِبِ التَّرْتِيبِ وَالتَّخْيِيرِ عَنْ ١٢١ تَحْرِيمُ جَمْعٍ وَإِبَاحَةٌ^(٦) وَسَنُّ^(٧)

(١) يحتمل بناءه للفاعل، أو للمفعول.

(٢) وفي نسخة «بل هو لتحصيل.. الخ».

(٣) وفي نسخة «الذي المباشرة».

(٤) بصيغة الجمع، وفي نسخة بالافراد.

(٥) وفي نسخة «بانقطاع مستمر».

(٦) وفي نسخة «أو إباحة» بـ«أو».

(٧) في القديمة «وسن»، وقال في الجديدة: «وسن بفتح السين وتشديد النون».

﴿الكتاب الأول: في الكتاب ومباحث الأقوال﴾

- | | |
|--|--|
| <p>١٢٢ على النَّبِيِّ معْجِزًا يُفَصِّلُ^(١)</p> <p>١٢٣ لَا فِي بَرَاءَةٍ وَلَا مَا نَقَلَهُ</p> <p>١٢٤ وَالسَّبْعُ قَطْعًا لِلتَّوَاتُرِ انْتَمَى</p> <p>١٢٥ وَقِيلَ خُلِفَ اللَّفْظُ لِلْقُرَاءِ</p> <p>١٢٦ قِرَاءَةٌ بِهَا وَلَكِنْ الْأَصَحُّ</p> <p>١٢٧ وَأَنَّهَا اللَّيِّ وَرَاءَ الْعَشْرِ</p> <p>١٢٨ وَرُودُ مَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى يُبَيِّنُ</p> <p>١٢٩ بَلَا دَلِيلٍ عِنْدَ مَنْ يُعْتَمَدُ</p> <p>١٣٠ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُكَلَّفًا بِالْعَمَلِ</p> <p>١٣١ نَفْلِيَّةٌ تُعْطَى الْيَقِينُ كُلُّهُ</p> | <p>أَمَّا الْقُرْآنُ هُنَا فَاَلْمُنْزَلُ</p> <p>بَاقِي تِلَاوَةٍ وَمِنْهُ الْبَسْمَلَةُ</p> <p>آحَادُهُمْ^(٢) عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا</p> <p>وَقِيلَ لَا إِلَّا هَيْئَةَ الْأَدَاءِ</p> <p>وَأَجْمَعُوا أَنَّ الشَّوَادَ لَمْ يُبَحَّ</p> <p>كَخَبَرٍ فِي الْاِحْتِجَاجِ تَجْرِي^(٣)</p> <p>وَلَا يُجَوِّزُ^(٤) فِي الْكِتَابِ وَالشُّنَنُ</p> <p>أَوْ مَا سِوَى ظَاهِرِهِ قَدْ يُقْصَدُ</p> <p>ثُمَّ أَصَحُّهَا بَقَاءُ الْمُجْمَلِ</p> <p>وَأَنَّ بِالْقَرَائِنِ الْأَدْلَى</p> |
|--|--|

(١) بالصاد المهملة ... وفي نسخة بالضاد المعجمة.

(٢) في الجديدة «آحادهم».

(٣) في القديمة «يجري».

(٤) وفي نسخة «وَلَمْ يُجَوِّزْ» وعليه الواو مشددة، والفعل مبني للمفعول.

(الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ)

- الأَوَّلُ الدَّالُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي ١٣٢ مَحَلٌّ نُطْقٍ وَهُوَ نَصٌّ إِنْ يَفِ
كَعَامِرٍ لَمْ يَحْتَمِلْ مَعْنَى سِوَى ١٣٣ مُفَادِهِ وَظَاهِرٌ لَهُ حَوَى
مُرَكَّبٌ إِنْ جُزْءٌ مَعْنَى يُقْصَدُ ١٣٤ أَفَادَهُ الْجُزْءُ وَإِلَّا مُفْرَدُ
وَإِنْ يُفِيدُ مَعْنَاهُ بِالمُؤَافَقَةِ ١٣٥ فَإِنَّهَا لَفْظِيَّةٌ مُطَابِقَةٌ
وَجُزْؤُهُ نَصٌّ مُنْ وَالْإِتِّزَامُ ١٣٦ لِأَزْمُهُ وَذَانِ بِالْعَقْلِ السَّتَمِ
وَالصِّدْقِ وَالصَّحَّةِ فِي الَّذِي مَضَى ١٣٧ إِنْ رَامَ إِضْمَارًا دَلَالَةً اقْتِضَا
أَوْ لَا وَقَدْ أَفَادَ مَا لَمْ يُقْصَدِ ١٣٨ فَهِيَ إِشَارَةٌ وَضِدٌّ مَا بُدِيَ
بِعَكْسِهِ حَدًّا فَمَهْمَا وَافَقَهُ ١٣٩ فِي حُكْمِهِ الْمَنْطُوقُ فَالمُؤَافَقَةُ
فَحَوَى الْخُطَابِ إِنْ يَكُنْ أَوَّلَى وَمَا ١٤٠ سَاوَى فَلَحْنُهُ وَقِيلَ مَا انْتَمَى
فَالشَّافِعِي دَلَّ قِيَاسًا وَالْخِلَافُ ١٤١ لَفْظًا مَجَازًا أَوْ حَقِيقَةً خِلَافُ
عِلَاقَةُ الْأَوَّلِ إِطْلَاقُ الْأَخْصِ ١٤٢ وَالثَّانِ نَقْلُ اللَّفْظِ عُرْفًا اقْتِنَصَ
وَإِنْ يَكُنْ خَالَفَ فَالمُخَالَفَةُ ١٤٣ وَسَرَطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ حَافِظَهُ
لِنَحْوِ خَوْفٍ أَوْ لِغَالِبٍ يُقَالُ ١٤٤ مَذْكُورُهُ عَلَى الصَّحِيحِ أَوْ سُؤَالُ
أَوْ حَدِيثٍ أَوْ جَهْلٍ حُكْمٍ أَوْ سِوَى ١٤٥ ذَاكَ إِذَا^(١) التَّخْصِصُ^(٢) بِالذِّكْرِ حَوَى
نَعَمْ وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يُقَاسَ بِهِ ١٤٦ بَلْ قِيلَ مَعْرُوضٌ يَعُمُّ فَانْتَبَهَ
وَقِيلَ لَا يَعُمُّهُ إِجْمَاعًا ١٤٧ فَالْوَضْفُ وَالنَّحْوِيُّ لَا يُرَاعَى
كَالْغَنَمِ السَّائِمِ أَوْ سَائِمَةٍ ١٤٨ الضَّيَانُ لَا مَجْرَدُ السَّائِمَةِ
عَلَى الْأَصَحِّ وَحَكَى السَّمْعَانِي ١٤٩ عَنِ الْجَمَاهِيرِ اعْتِبَارَ الثَّانِي
وَالْتَفِي^(٣) غَيْرُ سَائِمَاتِ الْغَنَمِ ١٥٠ وَقِيلَ غَيْرُ مُطْلَقِ السَّوَائِمِ

(١) وفي نسخة «إذ»، والظاهر أن الأولى أولى.

(٢) وقع في نسخة «ذاك والتخصيص... الخ» وهو غلط.

(٣) وفي نسخة «والتنف» بحذف الياء للوزن.

- وَمِنْهُ عَلَّةٌ وَظَرْفٌ وَعَدَدٌ ١٥١ حَالٌ وَمِنْهَا الشَّرْطُ وَالْغَايَةُ عُدَّةٌ^(١)
 وَسَبْقٌ مَعْمُولٌ وَفَضْلُ الْخَبَرِ ١٥٢ مِنْ مُبْتَدَأٍ أَوْ نَحْوِهِ بِالْمُضْمَرِ
 وَ«إِنَّمَا» وَنَحْوُهُمَا وَإِلَّا ١٥٣ وَذَا فَهَذَا يُقَالُ نُطَقًا أَعْلَى
 أَيْ «إِنَّمَا» وَغَايَةُ فَالْفَضْلُ ١٥٤ وَمِثْلُهُ الشَّرْطُ فَوَضَفَ يَتَلَوُّ
 مُنَاسِبًا فَمُطْلَقًا فَالْعَدَدُ ١٥٥ فَسَبْقٌ مَعْمُولٌ إِذَا الْمُعْتَمَدُ
 يُفِيدُ الْاِخْتِصَاصَ فَالْيَيَّانِي ١٥٦ كَالْحَصْرِ وَالشُّبْكِيِّ ذُو فَرْقَانِ
 لِلْحَصْرِ قَالَ الْأَكْثَرُونَ «إِنَّمَا» ١٥٧ وَالْحَقُّ الزَّخْشَرِيُّ «أَنَّمَا»
 وَحُجَّةٌ جَمِيعُهُمَا إِلَّا اللَّقَبَ ١٥٨ فِي لُغَةٍ وَقِيلَ لِلسَّعْدِ انْتَسَبَ
 وَقِيلَ مَعْنَى وَاحْتِجَاجًا يَصْطَفِي ١٥٩ بِاللَّقَبِ الدَّقَاقُ ثُمَّ الصَّيْرِ فِي
 وَأَنْكَرَ النُّعْمَانُ كُلاًَّ وَاسْتَقَرَّ ١٦٠ وَقِيلَ فِي السَّعْدِ وَقَوْمٌ فِي الْخَبَرِ
 وَفِي سِوَى السَّعْدِ أَبَى الشُّبْكِيِّ وَرَدَّ ١٦١ وَقَوْمٌ الْوَضَفَ وَقَوْمٌ الْعَدَدُ

(مَسْأَلَةٌ)

- حُدُوثٌ مَوْضُوعَاتِنَا لِلْكَشْفِ ١٦٢ عَنِ الضَّمِيرِ مِنْ عَظِيمِ اللَّطْفِ
 وَهِيَ مِنَ الْمَثَالِ وَالْإِشَارَةِ ١٦٣ أَشَدُّ فِي إِفْسَادِهِ وَيَسْرَةُ
 وَهِيَ كَمَا صَرَّحَ أَهْلُ الشَّانِ ١٦٤ أَلْفَظُنَا الْمَفِيدَةُ الْمَعْنَانِي
 وَعُرفَتْ بِالنَّقْلِ لَا بِالْعَقْلِ ١٦٥ فَقَطُّ بَلْ اسْتِنْبَاطُهُ مِنْ نَقْلِ
 وَاللَّفْظُ مَذْلُولَاتِهِ قَدْ فَصَّلُوا ١٦٦ مَعْنَى وَلَفْظٌ مُفْرَدٌ مُسْتَعْمَلٌ
 كَكَلِمَةٍ فَتِلْكَ قَوْلٌ مُفْرَدٌ ١٦٧ أَوْ مُهْمَلٌ كَأَسْمِ الْهَجَا أَوْ يَرُدُّ
 مُرَكَّبًا كَمَا مَضَى وَيُعْنَى ١٦٨ بِالْوَضْعِ جَعَلَهُ دَلِيلَ الْمَعْنَى
 وَكَوْنَهُ^(٢) مُنَاسِبَ الْمَعْنَى فَلَا ١٦٩ نَشْرُطُهُ^(٣) وَقَالَ عَبَّادٌ بَلَى
 يَغْنِي كَفَتْ دَلَالَةً إِلَيْهِ ١٧٠ وَقِيلَ بَلْ حَامِلَةٌ عَلَيْهِ

(١) وفي نسخة «حدّ» بالحاء المهملة ... وعلى هذا ف«الغاية» مرفوع.

(٢) بالنصب والرفع على الاشتغال.

(٣) من بابي ضرب وقتل.

- وَوَضَعُهُ لِحَارِجِي الْمَعْنَى ١٧١ وَقِيلَ مُطْلَقًا وَقِيلَ ذَهَبًا
وَكُلُّ مَعْنَى مَالَهُ لَفْظٌ بَلَى ١٧٢ لِكُلِّ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ حَصَلاً
وَالْمُحَكَّمُ الْمُتَضَحُّ الْمَعْنَى وَمَا ١٧٣ تَشَابَهَ اللَّهُ الَّذِي قَدْ عَلِمَا
وَرَبَّيَّمَا يُطْلَعُهُ مَنْ أَصْطَفَى ١٧٤ وَلَيْسَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى ذِي خَفَا
إِلَّا عَلَى الْخَوَاصِّ لَفْظٌ شَائِعٌ ١٧٥ قَدْ قَالَهُ الْفَخْرُ وَلَكِنْ نَازَعُوا

(مَسْأَلَةٌ)

- تَوْقِيفُ اللُّغَاتِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ١٧٦ وَمِنْهُمْ ابْنُ فُورَكٍ وَالْأَشْعَرِي
عَلِمَهُمَا بِالْوَحْيِ أَوْ بِأَنْ خَلَقَ ١٧٧ عِلْمًا صُرُورِيًّا وَصَوْتًا قَدْ نَطَقَ
وَبِأَصْطِلَاحٍ قَالَ دُوَاعِزَالِ ١٧٨ وَالْعِلْمُ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ
وَقِيلَ مَا اسْتُغْنِيَ فِي التَّعْرِيفِ ١٧٩ مُحْتَمِلٌ وَغَيْرُهُ تَوْقِيفِي
وَقِيلَ عَكْسُهُ وَقَوْمٌ وَقَفُوا ١٨٠ وَقَوْمُ التَّوْقِيفِ ظَنُّ الْفَلَوَا

(مَسْأَلَةٌ)

- قَالَ أَبُو بَكْرٍ مَعَ الْغَزَالِي ١٨١ وَالْأَمْسَدِيُّ وَأَبِي الْمَعَالِي
لَا تَثْبُتُ اللُّغَاتُ بِالْقِيَاسِ ١٨٢ وَأَثْبَتَ الْقَاضِي أَبُو الْعَبَّاسِ
سَرْعًا وَفِي لُغَةِ الشُّيْرَازِيِّ ١٨٣ وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالرَّازِي
وَقَالَ قَوْمٌ تَثْبُتُ الْحَقَائِقُ ١٨٤ دُونَ الْمَجَازِ وَالْجَمِيعُ وَافَقُوا
عَلَى جَوَازِ مَا بِالْإِسْتِقْرَاءِ ثَبَتَ ١٨٥ تَعْمِيمُهُ وَالْمَنْعُ فِي الْأَعْلَامِ بَتَّ

(مَسْأَلَةٌ)

- الْلَفْظُ وَالْمَعْنَى ذَا اتِّحَادٍ^(١) ١٨٦ قَدْ يَمْنَعُ الشَّرَكَةُ فِي الْمُرَادِ
كَعَلَمٍ مَّا لِمَعْنَى وَضِعَ ١٨٧ لَمْ يَتَنَاوَلَ غَيْرُهُ كَمَا اتَّبَعَ
فَإِنْ يَكُ التَّعْيِينُ خَارِجِيًّا ١٨٨ فَعَلِمَ الشَّخْصَ وَإِنْ ذَهَبَ
فَالْجِنْسُ لِلْمَاهِيَةِ اسْمُهُ وَضِعَ ١٨٩ مِنْ حَيْثُ هِيَ فَشَرَكَةُ لَا تَمْتَنِعُ
تُلْفِيهِ ذَا تَوَاطُؤٍ إِنْ اسْتَوَى ١٩٠ مُشَكَّكًا إِذَا تَفَاوَّتَا حَوَى
وَالْلَفْظُ وَالْمَعْنَى إِذَا تَعَدَّدَا ١٩١ فَمَتَّبَعَيْنِ وَمَهُمَا اتَّحَدَا
مَعْنَاهُ دُونَ اللَّفْظِ دُونَ تَرَادُفٍ ١٩٢ وَعَكْسُهُ إِنْ كَانَ فِي الْمَخَالِفِ
حَقِيقَةً مَّشْتَرِكٌ وَإِلَّا ١٩٣ حَقِيقَةً مَعَ الْمُجَازِ يُتَلَى

(مَسْأَلَةٌ)

- الاشْتِقَاقُ رَدُّ لَفْظٍ لِسَوَاهِ ١٩٤ وَلَوْ مَجَازًا لِنَتَّسَبِ حَوَاهِ
فِي أَحْرَفٍ أَصْلِيَّةٍ وَالْمَعْنَى ١٩٥ وَسَرَطُهُ التَّعْيِيرُ كَيْفَ عَنَّا
وَمِنْهُ كَالْقَارُورَةِ الْمُقْتَصِدُ ١٩٦ مِنْهُ سُمًّا وَخَالَفَ الْمُعْتَرِلَهُ
مَنْ لَمْ يَقُمْ وَصَفٌ بِهِ مَا اشْتَقَّ لَهُ ١٩٧ اسْمٌ فَإِنْ كَانَ فَأَوْجِبَ عَمَلَهُ
وَالَّذِي قَامَ بِهِ مَا لَيْسَ لَهُ ١٩٨ فِي كَوْنِهِ حَقِيقَةً قَدْ أُطْلِقَا
وَالْأَكْثَرُونَ سَرَطُوا لَهُ الْبَقَا ١٩٩ وَالثَّلَاثُ اشْتِرَاطُهُ فِي الْمُمْكِنِ
أَوْ آخِرِ الْجُزْءِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ ٢٠٠ وَصَفٌ وَجُودِيٌّ يَنَافِي الْآخِرَا
وَالرَّابِعُ الْوَقْفُ وَقِيلَ إِنْ طَرَا ٢٠١ وَلَيْسَ فِي الْمُشْتَقِّ مَا دَلَّ عَلَى
لَمْ يَجْزِ الْإِطْلَاقُ إِجْمَاعًا جَلَا ٢٠٢ حَقِيقَةً فِي الْحَالِ ثُمَّ الْمُنْجَلِي
خُصُوصٍ تِلْكَ الذَّاتِ وَاسْمُ الْفَاعِلِ ٢٠٣ وَقِيلَ لَا وَقُوعَ لِلْمُشْتَقِّ
حَالِ التَّلَبُّسِ وَقِيلَ النُّطْقِ ٢٠٤

(١) في الطبعين «ذوا اتِّحَادٍ»، وقال في الجديدة: والذي في النسخ «ذو الاتحاد» بالإنفراد، وهو غير متزن، وفيه ركابة في المعنى أيضًا.

(مَسْأَلَةٌ)

- وُقُوعُ ذِي الشَّرَافِ الْمُصَوَّبُ ٢٠٥ وَأَنْكَرَ لِبْنُ فَارِسٍ وَتَعَلَّبُ
كَانَتْهُ فِي لُغَةٍ مُفْرَدَةٍ ٢٠٦ وَأَنْكَرَ الْإِمَامُ فِي الشَّرْعِيَّةِ
وَلَيْسَ مِنْهُ فِي الْأَصَحِّ الْحَدُّ مَعَ ٢٠٧ مُحَمَّدُودِهِ وَالْأَسْمُ وَالْجَائِي تَبَعُ
وَالْحَقُّ أَنْ تَابِعَ أَيْفِيْدُ ٢٠٨ تَقْوِيَّةً وَفَاقَهُ التَّكْيِيْدُ
وَالْمُرْتَضَى تَعَاقُبُ الرَّدْفَيْنِ ٢٠٩ مِنْ لُغَةٍ يَكُونُ أَوْثَنَتَيْنِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِهِ تُعَبِّدَا ٢١٠ وَالثَّالِثُ الْمُنْعُ إِذَا تَعَدَّدَا

(مَسْأَلَةٌ)

- ذُو الْأَشْتَرَاكِ وَقَعَ فِي الْأَظْهَرِ ٢١١ وَقَدْ نَفَاهُ تَعَلَّبُ وَالْأَهْرِي
وَفِي الْقُرْآنِ نَجْلٌ دَاوُدَ نَفَى ٢١٢ وَأَخْرُونَ فِي حَدِيثِ الْمُصْطَفَى
وَقِيلَ وَاجِبٌ وَقِيلَ مُتَمَنِّعٌ ٢١٣ وَقِيلَ بَلْ بَيْنَ النَّقِصَيْنِ مُنْعٌ

(مَسْأَلَةٌ)

- يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ مَعْنَاهُ ٢١٤ تَجَزَّؤَا وَالشَّافِعِي رَأَاهُ
حَقِيقَةً وَذَا ظُهُورٍ فِيهِمَا ٢١٥ فَاحْمِلْ بَلَا قَرِينَةٍ عَلَيْهِمَا
وَوَافَقَ الْقَاضِي وَقَالَ مُجْمَلٌ ٢١٦ عَلَيْهِمَا لِلْاِحْتِيَاظِ يُجْمَلُ
وَالْأَكْثَرُونَ مِثْلَ مَا حَكَى الصَّافِي ٢١٧ بِالْمَنْعِ مِنْ حَمَلٍ وَبِالتَّوَقُّفِ
وَقِيلَ إِنَّمَا يَصِحُّ عَقْلًا ٢١٨ وَقِيلَ لَا يَصِحُّ ذَاكَ أَصْلًا
وَقِيلَ فِي الْإِفْرَادِ لَا يَصِحُّ ٢١٩ وَقِيلَ فِي الْإِثْبَاتِ وَالْأَصَحُّ
الْجُمْلُوعُ بِاعْتِبَارِ مَعْنِيَّتِهِ ٢٢٠ إِنْ سَوَّغُوهُ قَدْ بَنَى عَلَيْهِ
وَالْخُلْفُ يَجْرِي فِي الْمَجَازَيْنِ وَفِي ٢٢١ حَقِيقَةٍ وَضِدَّهَا فِيمَا اضْطَنَفِي
فَفِي الْعُمُومِ ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ سَلَكَ ٢٢٢ وَقِيلَ لِلْفَرَضِ وَقِيلَ مُشْتَرَكٌ

(الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ)

| | | |
|---|-----|---|
| الْأَوَّلُ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ | ٢٢٣ | فِيْمَا اضْطِلَاحًا أَوْ لَا تُوضَعُ لَهُ |
| فِي لُغَةٍ تَكُونُ أَوْ عُرْفِيَّةً | ٢٢٤ | عُمُومًا أَوْ خُصُوصًا أَوْ شَرْعِيَّةً |
| وَالْأَوَّلِيَّانِ وَقَعَا وَقَدْ نَفَى | ٢٢٥ | عُرْفِيَّةً تَعْمُّ قَوْمٌ حَفَا |
| وَقَوْمٌ الْإِمْكَانَ لِلشَّرْعِيَّةِ | ٢٢٦ | وَقَوْمٌ الْوُقُوعَ وَالِدِينِيَّةِ |
| قَوْمٌ وَذَا الْمُخْتَارُ لَا الْفُرُوعَا | ٢٢٧ | وَذُو اعْتِزَالٍ أَطْلَقَ الْوُقُوعَا |
| وَقِيلَ لَا الْإِيمَانَ وَالتَّوَقُّفُ | ٢٢٨ | لِلسَّيْفِ وَالشَّرْعِيَّ مَا لَا يَعْرِفُ |
| إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ اسْمُهُ وَيُطْلَقُ | ٢٢٩ | لِلنَّذْبِ وَالْمُبَاحِ ثُمَّ الْمُطْلَقُ |
| بِالْوَضْعِ ثَانِيًا مَجَازٌ لِاعْتِلَاقِ | ٢٣٠ | فَسَبْقُ وَضْعٍ وَاجِبٌ بِالْإِنْفَاقِ |
| وَسَبْقُ الْأَسْتِعْمَالِ فِي الْمُسْتَضَهَرِ | ٢٣١ | لَيْسَ بِوَاجِبٍ سِوَى فِي الْمُضَدِّ |
| وَقَدْ نَفَى وَقُوعَهُ أَوَّلُ الْفِطَنِ | ٢٣٢ | وَأَخْرُونَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ |
| وَأَنَّمَا يُؤْثَرُهُ لِثِقَلِهَا | ٢٣٣ | أَوْ لِيَشَاعَةً بِهَا أَوْ جَهْلِهَا |
| أَوْ شُهْرَةَ الْمَجَازِ أَوْ بِلَاغَتِهِ | ٢٣٤ | أَوْ غَيْرِ ذَا كَالسَّجْعِ أَوْ قَافِيَتِهِ |
| وَلَيْسَ غَالِبًا عَلَى اللُّغَاتِ | ٢٣٥ | وَنَجُلٌ جَنِّي قَالَ بِالْإِثْبَاتِ |
| وَلَا إِذَا الْحَقِيقَةُ اسْتَحَالَتْ | ٢٣٦ | مُعْتَمِدًا وَخَالَفَ ابْنُ ثَابِتٍ |
| وَهُوَ مَعَ النَّقْلِ يُنَاوِي الْأَصْلَ ^(١) | ٢٣٧ | وَمِنْهُمْ التَّخْصِيصُ جَزْمًا أَوَّلِي ^(٢) |
| وَبَعْدَهُ الْمَجَازُ وَالِإِضْمَارُ | ٢٣٨ | سَاوَاهُ فَهُوَ الثَّلَاثُ الْمُخْتَارُ |
| فَالنَّقْلُ بَعْدَهُ فَلَا شَرَاكَ ثُمَّ | ٢٣٩ | يَأْتِي الْمَجَازُ لِعَلَّاقَاتِ ^(٣) ثَوْمٍ |
| بِالشَّكْلِ أَوْ ظَاهِرٍ وَصَفٍ يُرَعَى | ٢٤٠ | أَوْ بَاعْتِبَارِ مَا يَكُونُ قَطْعًا |
| أَوْ غَالِبًا وَالنَّقْصِ وَالْمُسَبَّبِ | ٢٤١ | وَالْكُلُّ أَيْ لِبَعْضِهِ وَالسَّبَبُ |
| وَالْمُتَعَلِّقِ وَعَكْسِ الْخُمُوسَةِ | ٢٤٢ | وَالضُّدِّ وَالْجَوَارِ ثُمَّ الْآلَةِ |

(١) وفي نسخة «ينافي الأصل».

(٢) وقع في نسخة «أولا» بدل «أولى» وهو تصحيف.

(٣) وفي نسخة «لعلاقة» بالإنفراد.

| | |
|--|---|
| وَالسَّمْعُ فِي نَوْعِ الْمَجَازِ مُشْتَرِطٌ ٢٤٣ | وَقِيلَ بِالْوَقْفِ وَقِيلَ الْجِنْسُ قَطٌ ^(١) |
| وَصِحَّةُ الْمَجَازِ فِي الْإِسْنَادِ ٢٤٤ | وَالْفِعْلُ وَالْحُرُوفُ ذُو اعْتِمَادٍ ^(٢) |
| وَالْفَخْرُ فِي الْحُرُوفِ مُطْلَقًا مَنَعٌ ٢٤٥ | وَالْفِعْلُ وَالْمُشْتَقُّ إِلَّا بِالتَّبَعِ |
| وَالْمَنَعُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ ٢٤٦ | وَقِيلَ إِلَّا مُتَلَمَّحَ الصِّفَةِ |
| وَيُعْرَفُ الْمَجَازُ مِنْ تَبَادُرِ ٢٤٧ | سِوَاهُ لِلْأَفْهَامِ غَيْرِ النَّادِرِ |
| وَصِحَّةُ النَّفْيِ وَجَمْعُهُ عَلَى ٢٤٨ | خِلَافِ أَصْلِهِ وَأَنْ يُسْتَعْمَلَ |
| فِي الْمُسْتَحِيلِ وَلُزُومًا قِيْدًا ٢٤٩ | وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ أَنْ يَطْرُدَا |
| وَوَقْفُهُ عَلَى الْمُسَمَّى الْآخِرِ ٢٥٠ | إِمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ أَوْ فِي الظَّاهِرِ |

(مَسْأَلَةٌ)

| | |
|--------------------------------|---------------------------|
| اللفظ إذ ما استعملته العرب ٢٥١ | فيماله لا عندهم معرب |
| وليس في القرآن عند الأكثر ٢٥٢ | كالشافعي وابن جرير الطبري |

(مَسْأَلَةٌ)

| | |
|--|---------------------------|
| اللفظ أقسام حقيقة فقط ٢٥٣ | أوفمجاز أو كليهما ضابط |
| بجهتين اعتبرا أو لا ولا ٢٥٤ | وذلك اللفظ الذي ما استعمل |
| ثم على عرف المخاطب اعمل ٢٥٥ | ففي خطاب الشرع للشرع اجعل |
| فالعرف ذي العموم ثم اللغوي ٢٥٦ | وقيل في الإثبات للشرع قوي |
| واللغوي في النهي ^(٣) والإجمال ٢٥٧ | رأيان للسيف مع الغزالي |
| ثم على الأول إن تعدد ٢٥٨ | حقيقة ففيه خلف قُررا |
| رُد إليه بالمجاز في القوي ٢٥٩ | وقيل مجمل وقيل اللغوي |

(١) في نسخة بدل هذا الشطر «وقيل بالوقف وقيل ما اشترط» .
(٢) وقع في نسخة «والفعل والحرف وذو اعتماد» بالواو، وهو غلط .
(٣) وقع في نسخة «واللغوي النهي... الخ» باسقاط «في»، والأول أولى .

- وإن مجاز راجح قد عارضا ٢٦٠ حقيقة مزجوحة فالمرتضى
 ثالثها الإجمال إذ لا هجر عن ٢٦١ وكون حكم ثابت يمكن أن
 يراد من لفظ مجاز لا يدل ٢٦٢ على اعتبار أنه المراد بل
 يبقى على الحقيقة الخطأ ٢٦٣ إن لم يجوز ذلك الصواب

(مسألة)

- اللفظ إن أطلق في معناه ثم ٢٦٤ أريد منه لازم المعنى فسم
 كناية وهو حقيقة جرى ٢٦٥ أو لم يرد معنى ولكن عبرا
 عن لازم منه بملزوم فذا ٢٦٦ يجري مجازا في الذي الشبكي احتذى
 ومن يقل مجازا أو حقيقة ٢٦٧ أو لا ولا كل لديه حجة
 وإن لتلويح سواه قصدا ٢٦٨ تعريضهم ليس مجازا أبدا

(الْحُرُوفُ)

| | | |
|--|-----|---|
| «إِذَا» جَوَابًا وَجَزَاءً ^(١) صَاحِبًا | ٢٦٩ | فَقِيلَ دَائِمًا وَقِيلَ غَالِبًا |
| لِلشَّرْطِ «إِنْ» وَالنَّفْيِ وَالزِّيَادَةِ | ٢٧٠ | وَالشَّكِّ وَالإِبْهَامِ «أَوْ» أَفَادَتْ |
| وَمُطْلَقَ الْجَمْعِ وَلِلتَّفْصِيلِ | ٢٧١ | وَأَنْكَرَ التَّقْسِيمَ فِي الشَّهْلِ |
| وَكَا «إِلَى» وَ«بَلْ» وَلِلتَّخْيِيرِ | ٢٧٢ | كَذَا لِتَقْرِيبِ لَدَى الْحَرِيرِ |
| «أَيُّ» لِنِدَا الْأَوْسَطِ فِي الشَّهْرِ | ٢٧٣ | لَا الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ وَلِلتَّفْسِيرِ |
| لِلشَّرْطِ «أَيُّ» وَلِلْإِسْتِفْهَامِ ثُمَّ | ٢٧٤ | مَوْصُولَةً وَذَاتُ وَصْفٍ قِيلَ ضَمَّ |
| ثُمَّ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ فِيهِ دَلَّ | ٢٧٥ | وَوُضِلَتْ إِلَى نِدَا مَا فِيهِ «أَلْ» |
| لِلْمَاضِ «إِذَا» وَرَجَّحَ الْمُسْتَقْبَلَ | ٢٧٦ | ظَرْفًا وَمَفْعُولًا بِهِ وَبَدَلًا |
| مِنْهُ وَذَاتِ الْجَرِّ بِالزَّمَانِ | ٢٧٧ | وَحَرْفًا أَوْ ظَرْفِيَّةً قَوْلَانِ |
| إِنْ عَلَلَّتْ وَلِلْمُفَاجَاةِ كَذَا | ٢٧٨ | عَنْ سَيِّئِهِ فَجَرِي خُلْفُ «إِذَا» |
| ظَرْفٌ لِلْإِسْتِقْبَالِ وَالشَّرْطِ «إِذَا» | ٢٧٩ | وَقِيلَ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَفْرَادًا |
| وَلِلْمُفَاجَاةِ فَقِيلَ حَرْفًا | ٢٨٠ | أَوْ لِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ ظَرْفًا |
| «إِلَى» لِلانْتِهَاءِ وَمَعْنَى «فِي» وَ«مَعَ» | ٢٨١ | وَ«مِنْ» وَ«عِنْدَ» وَلِتَبْيِينِ تَقَعِ ^(٢) |
| «الْبَاءُ» لِلِلصَّاقِ وَالتَّعْدِيَةِ | ٢٨٢ | وَالسَّيِّئَةِ وَالْإِسْتِعَانَةِ |
| وَقَسَمٍ وَمِثْلُ «مَعَ» وَ«فِي» «عَلَى» | ٢٨٣ | وَ«عَنْ» وَ«مِنْ» فِي الْمُرْتَضَى وَكَ «إِلَى» |
| وَبَدَلًا جَاءَتْ وَلِلتَّأْكِيدِ | ٢٨٤ | وَ«بَلْ» أَتَتْ لِلْعُطْفِ فِي الْفَرِيدِ |
| وَالْجُمْلَةِ الْإِضْرَابِ لَانْتِقَالِ | ٢٨٥ | لِغَرَضٍ آخَرَ أَوْ إِبْطَالِ |
| «بَيْدَ» كَ «غَيْرَ» وَكَ «مِنْ أَجْلِ» وَ«ثُمَّ» | ٢٨٦ | عُطِفَ لِشَرِيكَ وَمُهْلَةً يَضُمُّ |
| وَفِيهِمَا خُلْفٌ وَلِلتَّرْتِيبِ | ٢٨٧ | وَرَدَّ عَبَادِيْنَا كَقُطْرِبِ |
| «حَتَّى» لِلانْتِهَاءِ وَالتَّعْلِيلِ ^(٣) | ٢٨٨ | كَذَا لِلْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْقَلِيلِ |

(١) جواباً وجزاء مفعول مقدم لـ «صاحباً»، وفي نسخة برفع «جواب وجزاء» على الخبرية، [والقديم بالرفع].

(٢) في نسخة «ولتبينني وقع» والأول هو الصواب.

(٣) وفي نسخة بدل هذا الشطر «حتى لانتهى وللتعليل».

- قُلْتُ: وَكَـ «الْوَاوِ» وَقِيلَ كـ «الْفَا» ٢٨٩ وَقِيلَ بَيْنَ «الْفَا» وَ«ثُمَّ» تُنْفَى^(١)
- وَفِي دُخُولِ الْعَايَةِ الْأَصْحَحُ لَا ٢٩٠ تَدْخُلُ مَعَ «إِلَى» وَ«حَتَّى» دَخَلَا
- رَابِعُهَا إِنْ كَانَ جِنْسُهُ فَفِي ٢٩١ ذَيْنِ وَفِي الْعَاطِفَةِ الْخُلْفُ نُفِي
- وَخِيْثُمَا دَلَّ دَلِيلٌ صَالِحٌ ٢٩٢ عَلَيْهِ أَوْ عَدَمُهُ فَوَاضَحٌ
- وَ«رُبَّ» لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ ٢٩٣ وَقِيلَ أَوَّلٍ أَوِ الْآخِرِ
- «عَلَى» الْأَصْحَحُ اسْمًا كَفَوْقُ يُنْفَى ٢٩٤ وَتُعْطَى الْاسْتِعْلَاءُ^(٢) كَثِيرًا حَرْفَا
- وَمَثَلُ «مَعَ» وَ«عَنْ» وَ«مِنْ» وَ«الْلَامِ» «فِي» ٢٩٥ وَ«الْبَاءِ» وَ«لَكِنْ» وَمَزِيدَةٌ تُفِي
- أَمَّا عَلَا يَعْلُو فَفَعْلٌ، عَلَّلِ ٢٩٦ بِـ «عَنْ» تَجَاوَزَ ابْتَدَى اسْتَغْلَ ابْدَلِ
- «الْفَاءِ» لِلْسَّبَبِ وَالتَّعْقِيبِ ٢٩٧ بِحَسَبِ الْمَقَامِ وَالتَّرْتِيبِ
- وَ«فِي» لِظَرْفِي الْمَكَانِ وَالزَّمَنِ ٢٩٨ وَكَـ «إِلَى» «عَلَى» وَ«مَعَ» وَ«الْبَاءِ» وَ«مِنْ»
- وَ«الْلَامِ» وَالتَّوَكِيدِ، ثُمَّ «كَيَّ» كـ «أَنْ» ٢٩٩ وَ«الْلَامِ»، «كُلُّ» فِيهِ الْاسْتِعْرَاقُ عَنْ
- لِفِرْدَاتِ النُّكْرِ وَالْمُعَرَّفِ ٣٠٠ جَمْعًا وَأَجْزَا مُفْرَدٍ مُعَرَّفِ
- قُلْتُ: وَإِنْ فِي حَيْزِ النَّفْيِ أَتَتْ ٣٠١ كَسَبَقِ فِعْلٍ أَوْ أَدَاةٍ قَدْ نَفَتْ
- تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ ثُمَّ ٣٠٢ أُثْبِتَ لِلْبَعْضِ وَالْإِلَّا فَلْيُعْمَم
- لِلْإِخْتِصَاصِ «الْلَامُ» وَالتَّعْدِيَةِ ٣٠٣ وَالْمَلِكِ وَالتَّوَكِيدِ وَالصَّرْوَرةِ
- وَالْعِلَّةِ التَّمْلِيكِ أَوْ كـ «فِي» «عَلَى» ٣٠٤ وَ«عِنْدَ» «بَعْدَ» «مِنْ» وَ«عَنْ» وَ«مَعَ» «إِلَى»
- «لَوْ لَا» امْتِنَاعٌ لَوْجُودٍ فِي الْجُمْلِ ٣٠٥ اسْمِيَّةٌ وَفِي الْمَصَارِعِ اخْتِمَالٌ
- عَرْضًا وَتَحْضِيضًا وَفِي الَّذِي مَضَى ٣٠٦ مُوَبَّخٌ^(٣) وَنَفْيُهُ لَا يُرْتَضَى
- وَ«لَوْ» لَشَرْطِ الْمَاضِ وَالْمُسْتَقْبَلِ ٣٠٧ نَزْرًا^(٤) فَلِلرَّبْطِ فَقَطْ أَبْوَعَالِي
- وَالَّذِي كَانَ حَقِيقَةً سَيَقَعُ ٣٠٨ أَيْ لَوْفَوْعٍ غَيْرِهِ عَمَرُوا اتَّبَعُ

(١) وقع في نسخة بدل هذا الشطر «وقيل بعد قبل ثم تُنْفَى».

(٢) وفي نسخة «ويعطى الاستعلاء» بالياء مبنياً للمفعول.

(٣) في نسخة «توبخ» بصيغة المصدر.

(٤) وفي نسخة «نزر» بالرفع.

- والمُعْرِبُونَ وَالَّذِي فِي الْفَنِّ شَاعَ ٣٠٩ بِأَتَمِّهَا حَرْفُ امْتِنَاعٍ لَامْتِنَاعٍ
وَالْمُرْتَضَى امْتِنَاعٌ مَا يَلِيهِ ٣١٠ مَعَ كَوْنِهِ يَسْتَلْزِمُ التَّالِيَهُ
ثُمَّ إِذَا نَاسَبَ تَالٍ يَنْتَفِي ٣١١ إِنْ أَوَّلًا خِلَافُهُ لَمْ يَخْلُفِ
كَقَوْلِهِ «لَوْ كَانَ» لِلْآخِرِ لَا ٣١٢ ذُو خَلْفٍ وَيُثْبِتُ الَّذِي تَالًا
إِنْ لَمْ يُنَاسِفْ وَبِأَوَّلَى نَصِّهِ ٣١٣ نَاسَبُهُ لَوْ لَمْ يَخْفَ لَمْ يَعْصِهِ
أَوْ الْمَسَاوِي نَحْوُ «لَوْ لَمْ تَكُنْ ٣١٤ رَبِيبَتِي» الْحَدِيثُ أَوْ بِالْأَدْوَنِ
وَوَرَدَتْ لِلْعَرْضِ وَالتَّمَنِّي ٣١٥ وَالْحُضُّ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْفَنِّ
وَقَلَّةٌ كَخَبَرِ الْمَصْدَقِ ٣١٦ «تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحْرَقٍ»
«لَنْ» حَرْفُ نَفْيٍ يَنْصَبُ الْمُسْتَقْبَلَا ٣١٧ وَلَمْ يُفَدَّ تَأْيِيدَ مَنْفِيٍّ بِلَى^(١)
تَوْكِيدُهُ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا ٣١٨ وَلِلدُّعَاءِ وَرَدَتْ فِي الْمُعْتَمَى
«مَا» اسْمًا أَتَتْ مَوْصُولَةً وَنَكِرَةً ٣١٩ مَوْصُولَةً وَذَا تَعَجُّبٍ تَرَهُ
وَالشَّرْطِ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْحَرْفِيَّةِ ٣٢٠ نَفْيِي زِيَادَةٍ وَمَصْدَرِيَّةِ
«مِنْ» ابْتَدَأَ بِهَا وَبَيَّنَّ^(٢) عَلَّلِ ٣٢١ بَعْضُ وَلِلْفَضْلِ أَتَتْ وَالْبَدَلِ
وَالنَّصِّ لِلْعُمُومِ أَوْ مِثْلَ «إِلَى» ٣١٢ «عَنْ» وَ«فِي» وَ«عِنْدَ» وَ«الْبَا» وَ«عَلَى»
لِلشَّرْطِ «مَنْ» وَالْوَضَلِ وَاسْتِفْهَامِ ٣٢٣ وَذَاتِ وَصْفٍ نُكْرًا أَوْ تَمَامِ
لِطَلَبِ التَّضَدِّيقِ «هَلْ» وَمَا أَتَى ٣٢٤ تَصَوُّرًا كَ«هَلْ أَخْوَلُكَذَا الْفَتَى»
وَقَوْلُهُ فِي الْأَصْلِ لِلْإِنْجَابِ ٣٢٥ كَابْنِ هِشَامٍ أَلَيْسَ بِالصَّوَابِ
لِطَلْقِ الْجَمْعِ لَدَى الْبَصْرِيَّةِ ٣٢٦ «الْوَاوُ» وَالتَّرْتِيبِ وَالْمَعْيَةِ^(٣)

(١) وقع في نسخة «منفي تلا» وفي أخرى «منفي ولا» وما وقع هنا أولى.

(٢) في الطبعين «وبين».

(٣) وقع في نسخة «لا ترتيب أو معيه».

(الأمُر)

- حَقِيقَةُ فِي الْقَوْلِ مُحْصُوصًا أَمْرٌ ٣٢٧ فِي الْفِعْلِ دُو تَجَوُّزٍ فِيمَا اشْتَهَرَ
وَقِيلَ وَضَعَهُ لِقَدْرِ مُشْتَرَكٍ ٣٢٨ وَقِيلَ لَمْ يَقُلْهُ قَطُّ مَنْ سَلَكَ
وَقِيلَ بَلْ مُشْتَرَكٌ فِي ذَانِ ٣٢٩ وَالشَّيْءِ وَالْوَصْفِ نَعَمَ وَالشَّانِ
وَحَدُّهُ اقْتِصَاءٌ فِعْلٍ غَيْرِ كَفٍّ ٣٣٠ عَلَيْهِ مَذْلُولٌ بِغَيْرِ نَحْوِ كُفٍّ
وَإِنْ عَلُوٌّ أَوْ الْإِسْتِعْلَاءُ انْتَفَى ٣٣١ وَالْقَوْلُ بِاعْتِبَارِ ذَيْنِ ضَعْفًا
وَالْفَخْرُ قَدْ قَالَ بِالْإِسْتِعْلَاءِ ٣٣٢ وَالشَّيْخُ بِالْعُلُوِّ وَالْجَبَّائِي
بِقَضْدِهِ دَلَالَةً عَلَى طَلَبِ ٣٣٣ بِاللَّفْظِ وَاعْدُدْ فِي الْبَدِيهِ الطَّلَبِ
وَلَيْسَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا مُرَادِفًا ٣٣٤ إِرَادَةً وَدُو اعْتَبَرَ زَالَ خَالَفَا

(مَسْأَلَةٌ)

- لُمْتُيَ النَّفْسِيَّ خُلِفَ يَجْرِي ٣٣٥ هَلْ صَيَغَةُ مُحْصُوصَةٌ لِلْأَمْرِ
وَالشَّيْخُ عَنْهُ التَّفْيُّ قِيلَ الْوَقْفُ^(١) ٣٣٦ وَقِيلَ الْإِسْتِرَاكُ ثُمَّ الْخُلْفُ
فِي صَيَغَةٍ أَفْعَلٌ لِلْوُجُوبِ تَرْدٌ ٣٣٧ وَالنَّدْبُ وَالْمُبَاحِ أَوْ تَهْدُدُ
وَالِإِذْنَ وَالتَّادِيْبِ إِنْذَارٌ وَمَنْ ٣٣٨ إِرْشَادٍ أَنْعَامٍ وَتَفْوِيضٍ تَمَنٍّ
وَالْحَبْرُ التَّسْوِيَةُ التَّعْجِيبُ ٣٣٩ وَلِلدُّعَا التَّعْجِيزُ وَالتَّكْذِيبُ
وَلَا حَقِيقَةً^(٢) وَاعْتَبَرَ مَشْوَرَةً ٣٤٠ إِهَانَةً وَالضُّدَّ تَكْوِينٍ تَرَةً
إِرَادَةً امْتِثَالَ التَّسْوِيَةِ خَيْرٌ ٣٤١ وَهِيَ حَقِيقَةٌ لَدَى الْجُمْهُورِ
أَيُّ فِي الْوُجُوبِ لُغَةً أَوْ شَرَعًا أَوْ ٣٤٢ عَقْلًا مَذَاهِبُ وَفِي النَّدْبِ حَكَاوَا
وَفِي مُقَدَّرٍ لَهُ ذَيْنِ احْتِمَالٍ ٣٤٣ وَفِيهِمَا وَفِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ
وَأَرْبَعٍ وَهِيَ وَإِرْشَادٌ وَفِي ٣٤٤ الْخُمْسَةِ الْأَحْكَامِ أَقْوَالٌ تَفِي

(١) وقع في نسخة «قبل الوقف» بالباء الموحدة بدل الباء، وهو تصحيف.

(٢) في نسخة «والاحتقار» بالتعريف.

أَوْ أَمْرُهُ جَلَّ لِحْتِمٍ^(١) وَالنَّبِي ٣٤٥ الْمُتَيَّدَا لِلنَّدْبِ أَوْ لِلطَّلَبِ
 الْجَازِمِ الْقَاطِعِ ثُمَّ إِنَّ صَدَرَ ٣٤٦ مِنْ شَارِعٍ أَوْ جَبَّ فَعَلًا مُسْتَطَرَّ
 وَهُوَ الصَّحِيحُ تِلْكَ عَشْرُ كَامِلَةٍ ٣٤٧ وَالْوَقْفُ أَوْ قَصْدُ امْتِثَالٍ^(٢) نَافِلَةٍ
 وَفِي اعْتِقَادِ الْحْتِمِ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنْ ٣٤٨ صَارِفِهِ الْخُلْفُ الَّذِي فِي الْعَامِ عَنْ
 فَإِنْ أَتَى «افْعَلْ» بَعْدَ حَظَرٍ دَانِي ٣٤٩ قَالَ الْإِمَامُ أَوْ الْإِسْتِثْنَانِ
 فَلِلْإِبَاحَةِ وَقِيلَ الْحْتِمِ ٣٥٠ وَقِيلَ مَا قَدْ كَانَ قَبْلَ الْحَرَمِ^(٣)
 وَالنَّهْيِ بَعْدَ الْحْتِمِ لِلْإِبَاحَةِ ٣٥١ أَوْ رَفَعَ حَتْمِهِ أَوْ الْكَرَاهَةِ
 مَذَاهِبُ وَالْجُلُّ لِلْحَظَرِ وَفِي ٣٥٢ وَلِبْنُ الْجَوْنِيِّ فِيهِمَا قَدْ وَقَفَا

(مَسْأَلَةٌ)

لِطَلَبِ الْمَاهِيَةِ الْأَمْرُ فَلَا ٣٥٣ يُفِيدُ تَكَرَّرًا وَلَا فَوْرًا جَلًّا
 أَوْ مَرَّةً لَكِنَّهَا ضَرُورِي ٣٥٤ وَهِيَ مُفَادَةٌ لَدَى الْكَثِيرِ
 وَقَالَ لِلتَّكَرَّرِ قَوْمٌ مُطْلَقًا ٣٥٥ وَآخَرُونَ إِنْ بَشَرِطَ عُلُقًا
 أَوْ صِفَةً وَقِيلَ بِالْوَضْفِ فَقَدْ ٣٥٦ وَالْوَقْفُ وَاشْتِرَاكِهِ سَبْعُ تَعَدِّ
 وَقِيلَ لِلْفَوْرِ وَقِيلَ إِمَّا ٣٥٧ لَهُ أَوْ الْعَزْمُ وَوَقْفٌ عَمَّا
 وَمَنْ يُبَادِرُ بِامْتِثَالٍ اتَّصَفَ ٣٥٨ مُحَالَفًا لِمَانِعٍ وَمَنْ وَقَفَ

(١) في الطبعين «لِحْتِمٍ».

(٢) في الطبعين «امْتِثَالٌ» دون ضبط آخرها.

(٣) بحاء مهملة مكسورة، بعدها راء مهملة، ووقع في نسخة «الجرم» بالجيم وهو تصحيف.

(مَسْأَلَةٌ)

وَأَسْتَلْزَمَ الْقَضَاءَ عِنْدَ الرَّازِي ٣٥٩ وَعَابِدِ الْجَبَّارِ وَالشَّيْرَازِي
وَهُوَ بآخرٍ لَدَى الْجُمْهُورِ ٣٦٠ وَالْأَرْجَحُ الْإِثْبَانُ بِالْمَأْمُورِ
يَسْتَلْزِمُ الْإِجْزَاءَ وَأَنَّ الْأَمْرَ ٣٦١ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ بِالشَّيْءِ أَمْرًا
وَأَنَّ الْأَمْرَ بِلَفْظٍ^(١) يَشْمَلُهُ ٣٦٢ خِلَافَ مَا فِي الْعَامِ يَأْتِي يُدْخِلُهُ
وَأَنَّ فِي الْمَأْمُورِ مُطْلَقًا دَخَلَ ٣٦٣ نِيَابَةً إِلَّا لِمَنْعٍ حَصَلَ

(مَسْأَلَةٌ)

الْأَمْرُ نَفْسِيًّا بِشَيْءٍ عَيْنًا^(٢) ٣٦٤ نَهَى عَنِ الضَّدِّ الْوُجُودِي عِنْدَنَا
وَالْفَخْرُ وَالسَّيْفُ لَهُ تَضَمُّنًا ٣٦٥ وَقِيلَ لَا وَلَا وَقِيلَ ضَمَّنَا^(٣)
الْحُتْمَ لَا النَّدْبَ وَلَا اللَّفْظِي عَلَى ٣٦٦ مُرَجَّحٍ وَلَيْسَ عَيْنًا لِلْمَلَا
وَالنَّهْيُ قِيلَ أَمْرٌ ضِدٌّ قَطْعًا ٣٦٧ وَعَكْسُهُ وَقِيلَ خُلْفٌ يُرَعَى

(مَسْأَلَةٌ)

إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَاقِبَ الْأَمْرَانِ ٣٦٨ أَوْ يَتِمَّ اثْنًا هُمَا غَيْرَانِ
وَالْمُتَعَاقِبَانِ إِنْ تَمَّ اثْنًا ٣٦٩ وَمَا مِنَ التَّكْرَارِ مَانِعٌ وَلَا
عَطْفٌ فَقِيلَ بِهِمَا فَلْيُعْمَلَا ٣٧٠ وَقَوْلُ تَأْكِيدٍ وَوَقْفٍ نَقْلًا
فِي عَطْفِ التَّاسِيْسِ رَجَّحَ فِي الْأَصَحِّ ٣٧١ وَغَيْرُهُ مَهْمَا بَعَادِي رَجَّحَ

(١) في الطبعين «بلفظ».

(٢) وقع في نسخة بدل هذا «وقيل الأمر نفسيًا لشيء عندنا» وهو غلط.

(٣) في القديمة «ضمنا».

(النَّهْيُ)

- هُوَ افْتِضَاءُ الْكَفِّ عَنْ فِعْلٍ بِلَا ٣٧٢ كُفِّ وَلِلدَّوَامِ مُطْلَقًا جَلًّا
وَلَفْظُهُ لِلْحَظْرِ وَالْكَرَاهَةِ ٣٧٣ وَالْيَأْسُ وَالْإِرْشَادُ وَالْإِبَاحَةُ
وَلَا حَتَقَ بَارٍ وَلْتَهْدِي بِيَّانَ ٣٧٤ عَاقِبَةُ تَسْوِيَةٍ دُعَا امْتِنَانٍ
وَفِي الْإِرَادَةِ وَفِي التَّحْرِيمِ مَا ٣٧٥ فِي الْأَمْرِ وَالْعُلُوِّ الْأَسْتِعْلَا انْتَمَى
وَالنَّهْيُ عَنْ فَرْدٍ وَذِي تَعَدُّدٍ ٣٧٦ جَمْعًا وَفَرَقًا وَجَمِيعًا اقْصِدْ

(مَسْأَلَةٌ)

- مُطْلَقٌ نَهْيٍ الْحَظْرِ كَالْتَنَزِيهِ ٣٧٧ عَلَى الْأَصَحِّ فِي الَّذِي عَلَيْهِ
جُمْهُورُهُمْ يُعْطِي الْفَسَادَ شَرْعًا ٣٧٨ وَقِيلَ بَلْ مَعْنَى وَقِيلَ وَضَعَا
إِنْ عَادَ قَالَ السُّلَمِيُّ^(١) أَوْ اخْتَمَلَ ٣٧٩ رُجُوعُهُ لِأَلَا زِمٍ أَوْ مَا دَخَلَ
وَالنَّهْيُ لِلْخَارِجِ كَالْتَّطَهُّرِ ٣٨٠ بِالْغَضَبِ لَا يُفِيدُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
وَقِيلَ بَلْ يُعْطِي الْفَسَادَ مُطْلَقًا ٣٨١ وَالْفَخْرُ فِي عِبَادَةٍ قَدْ انْتَقَى
وَالْمَنْعَ مُطْلَقًا رَأَى الشُّعْمَانُ ٣٨٢ قَالَ وَمَا لِلْعَيْنِ يُسْتَبَانُ
فَسَادُهُ لِكَوْنِهِ لَمْ يُشْرَعْ ٣٨٣ وَيُفْهِمُ الصَّحَّةَ إِنْ وَضَفَ رُعِي
وَالنَّفْيُ لِلْقَبُولِ قِيلَ قَدْ أَفَادَ ٣٨٤ صِحَّتَهُ وَقِيلَ بَلْ يُعْطِي الْفَسَادَ
وَنَفْيُ الْإِجْزَا كَالْقَبُولِ عَنْهُ ٣٨٥ وَقِيلَ أَوْلَى بِالْفَسَادِ مِنْهُ

(١) فِي الطَّبْعَتَيْنِ «السُّلَمِيُّ».

(الْعَامُّ)

- الْعَامُّ لَفْظٌ يَشْمَلُ الصَّالِحَ لَهُ ٣٨٦ مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ وَالصَّحِيحُ دَخَلَهُ
نَادِرَةٌ وَصُورٌ لَمْ تُقْصَدِ ٣٨٧ وَيَدْخُلُ الْمَجَازُ فِي الْمُعْتَمَدِ
وَأَنَّمَا يَغْرِضُ لِلْأَلْفَاظِ لَا ٣٨٨ مَعْنَى وَلَا الذُّهْنِيَّ فِي رَأْيٍ عَالَا
يُقَالُ لِلْمَعْنَى أَخَصُّ وَأَعَمُّ ٣٨٩ وَالْحَاصُّ وَالْعَامُّ بِهِ اللَّفْظُ اتَّسَمَ
وَالْحُكْمُ فِيهِ نَفِيًّا أَوْ ضِدًّا جَلَا ٣٩٠ لِكُلِّ فَرْدٍ بِالمُطَابَقَةِ لَا
مَجْمُوعِ الْأَفْرَادِ وَلَا الْمَاهِيَّةِ ٣٩١ فَالْحَنْفِيُّ مُطْلَقًا قَطْعِيَّةً
دَلَالَةُ الْعَامِّ وَأَصْلُ الْمَعْنَى ٣٩٢ نَحْنُ فَقَطْ وَكُلُّ فَرْدٍ ظَنًّا
الْفَخْرُ وَالشُّبْكِيُّ لَا الْفَرَاغِ ٣٩٣ عُمُومُ الْأَشْخَاصِ إِذَا يُوَافِي
يَسْتَلْزِمُ الْعُمُومَ فِي الْأَزْمَنَةِ ٣٩٤ وَكُلُّ الْأَحْوَالِ فِي الْأَمْكَنَةِ

(مَسْأَلَةٌ)

- «كُلُّ» و«أَيُّ» و«الَّذِي» «الَّتِي» و«مَا» ٣٩٥ وَنَحْوُهَا «مَتَى» و«أَيْنَ» «حَيْثُمَا»
حَقِيقَةً فِيهِ وَقِيلَ فِي الْخُصُوصِ ٣٩٦ وَقِيلَ فِيهِمَا وَبِالْوَقْفِ نُصُوصُ
وَالْجُمُعُ ذَا إِضْصَافَةٍ أَوْ «أَلْ» وَلَا ٣٩٧ عَنْهُ دَلَّةٌ وَقِيلَ لَيْسَ مُسْجَلًا
وَابْنُ الْجَوْنِيِّ إِذَا يَحْتَمِلُ ٣٩٨ عَنْهُ دَلَّةٌ وَلَا فَرِيقَةٌ فَمَجْمَعٌ
وَمِثْلُهُ الْمُفْرَدُ إِنْ تَعَرَّفَا ٣٩٩ وَإِنْ يُضَافُ فَالْفَخْرُ مُطْلَقًا نَفَى
وغيرِ ذِي التَّاءِ أَبُو الْمُعَالِي ٤٠٠ أَوْ وَحْدَةً مَيَّزَتِ الْغَزَالِي
فِي النَّفْسِ ذُو تَنكِيرِ الْعُمُومِ ٤٠١ وَضَعًا وَقَالَ الْحَنْفِيُّ لَزُومًا
نَصًّا مَعَ الْبِنَاءِ أَوْ «مِنْ» يُعْطَى ٤٠٢ وَفِي سِوَاهُ ظَاهِرًا وَالشَّرْطُ
عُرْفًا وَعَقْلًا رَبُّمَا يُوَافِي ٤٠٣ كَالْحُكْمِ بِالْعَيْنِ أَوْ الْأَوْصَافِ
رَبُّهُ وَقَسَمِي^(١) الْمُفْهُومِ فِي ٤٠٤ قَوْلٍ وَلَفْظِيًّا عُمُومُهُ يَفِي

(١) فِي الطَّبْعَتَيْنِ «وَقَسَمِي».

- نَعَمْ وَالْإِسْتِثْنَاءُ مَعِيارُ الْعُمُومِ ٤٠٥ عَلَى نِزَاعٍ وَالْأَصَحُّ لَا عُمُومَ
لِلْجَمْعِ نَكْرًا وَالْأَصَحُّ جَازًا ٤٠٦ إِطْلَاقُهُ لِوَاحِدٍ مَجَازًا
وَفِي أَقَلِّ الْجَمْعِ مَذْهَبَانِ ٤٠٧ أَقْوَاهُمَا ثَلَاثَةٌ لَا اثْنَانِ
وَأَنَّهُ يَبْقَى عَلَى التَّعْمِيمِ ٤٠٨ مَا سَبَقَ لِلْمَدْحِ أَوْ التَّذْمِيمِ
مَا لَمْ يُعَارِضْهُ عُمُومٌ لَمْ يُسَقْ ٤٠٩ وَفِيهِ قَوْلَانِ بِإِطْلَاقِ نَسَقٍ
وَأَنَّ نَفْيَ الْإِسْتِثْنَاءِ عَمٍّ وَلَا ٤١٠ أَكَلْتُ» مَعَ وَ«إِنْ أَكَلْتُ» مَثَلًا
لَا الْمُقْتَضِي وَالْفِعْلُ مُثَبَّتًا وَلَا ٤١١ مَعَ «كَانَ» وَالْعَطْفُ عَلَى عَامٍ خَلَا
وَلَا «قَضَى بِشُفْعَةِ الْجَارِ» وَلَا ٤١٢ مُعَلَّقٌ بِعَلَّةٍ لَفْظًا تَلَا
وَأَنَّ تَرْكَهُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ ٤١٣ يُجْعَلُ كَالْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ
وَأَنَّ نَحْوَ ﴿أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ ٤١٤ لَا يَشْمَلُ^(١) الْأُمَّةَ وَالْمَرْضِيَّ^(٢)
فِي ﴿أَيُّهَا النَّاسُ﴾ الرَّسُولُ يَدْخُلُ ٤١٥ وَإِنْ بِـ«قُلْ» ثَالِثُهَا يُفَصَّلُ
وَأَنَّهُ لِكَافِرٍ وَعَبْدٍ ٤١٦ يَشْمَلُ دُونَ مَنْ يَحْيِي مَنْ بَعْدَ
وَأَنَّ «مَنْ» تَنَاولَ الْأَنثَى خِلَافَ ٤١٧ جَمْعِ الذُّكُورِ سَالِمًا إِذَا يُوَافَقُ
وَأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّاهُ الْخَطَّابُ ٤١٨ لِوَاحِدٍ وَأَنَّ (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ)
لَا يَشْمَلُ الْأُمَّةَ دُونَ عَكْسِهِ ٤١٩ وَأَنَّهُ يَدْخُلُ قَوْلَ نَفْسِهِ
إِنْ كَانَ قَوْلًا خَبَرًا لَا أَمْرًا ٤٢٠ وَرَجَّحَ الْإِطْلَاقَ فِيمَا مَرَّ
وَأَنَّ نَحْوَ خُذْ مِنْ الْأَمْوَالِ ٤٢١ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ شَرْطُ الْإِمْتِثَالِ

(١) بفتح الميم وضمها، من باب «نَعِبَ» و«فَعَدَ».

(٢) في الجديدة «وَالْمَرْضِيُّ» بضم الميم.

(التَّخْصِصُ)

- القَصْرُ لِلْعَامِ عَلَى بَعْضِ اللَّذَا ٤٢٢ يَشْمَلُهُ التَّخْصِصُ وَالْقَابِلُ ذَا
حُكْمٍ لِذِي تَعَدُّدٍ قَدْ ثَبَتَا ٤٢٣ وَجَازَ لِلْوَاحِدِ فِي عَامٍ أَتَى
خِلَافَ جَمْعٍ وَأَقْلَ الْجَمْعِ فِي ٤٢٤ جَمْعٍ وَقِيلَ مُطْلَقًا لَهُ يَفِي
وَقِيلَ بِالْمَنْعِ لِفَرْدٍ مُطْلَقًا ٤٢٥ وَقِيلَ حَتَّى غَيْرِ مُحْضُورٍ بَقَى
وَالْعَامُ مُحْضُورًا عُمُومُهُ مُرَادٌ ٤٢٦ تَنَاولًا لَا الْحُكْمَ وَالَّذِي يُرَادُ
بِهِ الْخُصُوصُ لَمْ يُرَدِّ بَلْ هُوَ ذَا ٤٢٧ أَفْرَادٍ اسْتُعْمِلَ فِي فَرْدٍ خُذَا^(١)
وَمِنْ هُنَا كَانَ مَجَازًا مُجْمَعًا ٢٢٨ وَهَكَذَا الْأَوَّلُ فِي الَّذِي ادَّعَى
أَكْثَرَهُمْ وَقِيلَ إِنَّ خُصَّ سَوَى ٤٢٩ لَفْظٍ وَقِيلَ إِنَّ لِلْأَسْتِثْنَا حَوَى
وَالْفَقْهََا وَاخْتَارَهُ السُّبُكِّيُّ ٤٣٠ حَقِيقَةً وَنَجَلَهُ الِذِّكِّيُّ
وَقِيلَ إِنَّ لَمْ يَنْحَصِرْ بَاقٍ يَقِلَّ ٤٣١ وَقِيلَ إِنَّ خُصَّ بِمَا لَا يَسْتَقِلُّ
وَلِبْنُ الْجُؤَيْنِيِّ بِمَا صِفَ بِاعْتِبَارِ ٤٣٢ تَنَاولٍ لِبَعْضِهِ وَالِاقْتِصَارِ
وَالْأَكْثَرُونَ حُجَّةٌ وَقِيلَ لَا ٤٣٣ وَقِيلَ إِنَّ خَصَّصَهُ مَا اتَّصَلَ
وَقِيلَ غَيْرُ مُبْهَمٍ وَقِيلَ فِي ٤٣٤ أَقْلَ جَمْعٍ دُونَ مَا فَوْقَ يَفِي
وَقِيلَ إِنَّ عَنْهُ الْعُمُومُ أَنْبَأَ ٤٣٥ وَالْخُلُوفُ مِمَّنْ ذَا تَجَوُّزًا رَأَى
وَفِي حَيَاةِ الْمُصْطَفَى يَجُوزُ أَنْ ٤٣٦ يُؤْخَذَ بِالْعَامِ بِغَيْرِ الْبَحْثِ عَنْ
مُخْصَّصٍ وَبَعْدَهَا عَلَى الْأَصَحِّ ٤٣٧ وَالظَّنُّ يَكْفِي فِيهِ فِي الَّذِي رَجَحَ
فَسَمَانَ مَا خَصَّصَ ذُو اتِّصَالٍ ٤٣٨ خَمْسَةً أَنْوَاعٍ وَذُو اتِّفَصَالٍ

(١) وفي نسخة «حَذَا» بالحاء المهملة.

(المخصّصات)

- ٤٣٩ فَمِنْهَا الاسْتِثْنَاءُ الْإِخْرَاجُ بِمَا يُفِيدُهُ مِنْ وَاحِدٍ تَكْلَمًا
 ٤٤٠ وَقِيلَ مُطْلَقًا وَوَضْلُهُ وَجَبَ عُرْفًا وَلِلْفَضْلِ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَهَبَ
 ٤٤١ قِيلَ لَشَهْرٍ وَلِعَامٍ وَالْأَبْدُ وَسَتَيْنِ عَنْ مُجَاهِدٍ وَرَدَ
 ٤٤٢ وَابْنُ جَبْرِ ثَلَاثَ عَامٍ يَأْتِي وَعَنْ عَطَا وَحَسَنِ فِي الْمَجْلِسِ
 ٤٤٣ وَقِيلَ قَبْلَ الْأَخْذِ فِي كَلَامٍ وَقِيلَ إِنَّ يَقْصِدُهُ فِي الْكَلَامِ
 ٤٤٤ وَقِيلَ فِي كَلَامِهِ جَلَّ فَقَطُ وَالْقَصْدُ مَنْ رَأَى اتِّصَالَهُ شَرَطُ
 ٤٤٥ وَذُو انْقِطَاعٍ فِي الْمَجَازِ قَدْ سَلَكَ وَقِيلَ بِالْوَقْفِ وَقِيلَ مُشْتَرَكُ
 ٤٤٦ وَقِيلَ ذُو نَوَاطِيٍّ وَمَنْ نَطَقَ بِعَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً لِحَقٍّ^(١)
 ٤٤٧ مُرَادُهُ عَلَى الْأَصَحِّ الْعَشْرَةُ^(٢) مِنْ حَيْثُمَا أَفْرَادُهُ مُعْتَبَرَةٌ
 ٤٤٨ ثُمَّ ثَلَاثٌ أُخْرِجَتْ وَأُسْنِدًا لِلْبَاقِي تَقْدِيرًا وَإِنْ كَانَ ابْتِدَاءً
 ٤٤٩ وَالْأَكْثَرُ الْمُرَادُ فِيهِ سَبْعَةٌ تَجْوِزًا أَدَاتُهُ الْقَرِينَةُ
 ٤٥٠ وَاسْمَانِ^(٣) عِنْدَ صَاحِبِ التَّفْرِيبِ لِذَاكَ بِالْإِفْرَادِ وَالتَّرْكِيبِ
 ٤٥١ وَلَمْ يَجْزِ مُسْتَغْرِقٌ فِي الْأَشْهُرِ قِيلَ وَلَا كَمِثْلِهِ وَالْأَكْثَرُ
 ٤٥٢ وَقِيلَ لَا الْأَكْثَرُ إِنْ كَانَ الْعَدَدُ نَصًّا وَقِيلَ لَا يَجُوزُ مِنْ عَدَدٍ
 ٤٥٣ وَقِيلَ لَا عَقْدٌ صَحِيحٌ وَالْأَصَحُّ مِنْ نَفْيِ اثْبَاتٍ وَبِالْعَكْسِ وَضَحَّ
 ٤٥٤ إِنْ يَتَعَدَّدُ عَاطِفًا لِلأَوَّلِ أَوْ لَا فَكُلُّ وَاحِدٍ لِمَا يَلِي
 ٤٥٥ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَغْرِقًا وَالْآيَةُ لِلْكُلِّ بَعْدَ جُمْلٍ ذَوَاتِ
 ٤٥٦ عَطْفٍ بِحَيْثُ لَا دَلِيلَ يَقْتَضِي وَقِيلَ إِنْ كُلُّ يُسَوِّقُ لِغَرَضٍ
 ٤٥٧ وَقِيلَ إِنْ بِالْوَاوِ يُلْفَى الْعَطْفُ وَقِيلَ الْوَقْفُ
 ٤٥٨ وَقِيلَ بِأَشْتِرَاكِهِ وَالْوَوَارِدُ أُولَى بِكُلِّ إِنْ خَلَّتْ مَفَارِدُ

(١) في نسخة «يَحَقُّ».

(٢) في الجديدة «العشْر».

(٣) في الطبعين «واسمان».

- أَمَّا الْقَرَّانُ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ ٤٥٩ لَفْظًا فَلَا يُعْطَى اسْتِوَاءَتَيْنِ
فِي كُلِّ حُكْمٍ ثُمَّ لَمْ يَبَيِّنِ ٤٦٠ وَقَالَ يَعْقُوبُ نَعَمْ وَالْمُزَنِي
الثَّانِي مِنْهَا الشَّرْطُ وَهُوَ مَا لَزِمَ ٤٦١ لِذَاتِهِ مِنْ عَدَمٍ لَهُ الْعَدَمُ
لَا مِنْ وُجُودِهِ وَوُجُودُ أَوْ عَدَمُ ٤٦٢ وَهُوَ كَالِاسْتِثْنَاءِ أَتَصَالُهُ أَنْحَتَمَ
وَالْعَوْدُ لِلْكُلِّ وَأَنَّ الْأَكْثَرَ ٤٦٣ يُخْرِجُهُ وَقِيلَ لَا خُلْفَ عَرَا
الثَّلَاثُ الْوَصْفُ كَالِاسْتِثْنَاءِ فِي ٤٦٤ عَوْدٍ وَلَوْ مَقْدَمًا فَإِنْ يَفِي
وَسَطًا فَلَا نَقْلَ وَفِي الْأَصْلِ ارْتَضَى ٤٦٥ أَنْ لَا خِصَاصٍ بِالَّذِي يَلِي اقْتَضَى
الرَّابِعُ الْغَايَةُ إِنْ تَقَدَّمَ ٤٦٦ مَا لَوْ فَقَدَتْ لَفْظَهَا لَعَمَّ مَا
أَمَّا كـ «حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ» فَذِي ٤٦٧ لِقَضْدِ تَحْقِيقِ عُمُومِهِ خُذِ
وَاقْطَعْ مِنَ الْخِصَرِ لِلإِبْهَامِ ٤٦٨ أَصَابِعًا وَالْعَوْدُ بِالتَّامِّ
وَبَدَلِ السَّبْعِ وَعَنْهُ الْأَكْثَرُ ٤٦٩ قَدْ سَكَتُوا وَهُوَ الصَّوَابُ الْأَظْهَرُ
أَمَّا ذُو الْإِنْفِصَالِ فَهُوَ السَّمْعُ ٤٧٠ وَالْحُسُّ وَالْعَقْلُ وَفِيهِ الْمُنْعُ
شَدٌّ وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَلَمْ يُسَمِّ ٤٧١ ذَلِكَ تَخْصِيصًا وَبِالْفُظِّ اتَّسَمَ
وَجَازَ أَنْ تُخَصَّصَ فِي الصَّوَابِ ٤٧٢ سَمَّيْتَهُ بِهَا وَبِالْكَتَابِ
وَهُوَ بِهِ وَخَيْرُ التَّوَاتُرِ ٤٧٣ وَخَيْرُ الْوَاحِدِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
وَقِيلَ إِنْ خُصَّ بِقَاطِعٍ جَلِيٍّ ٤٧٤ وَعَكُسُهُ وَقِيلَ بِالْمُنْقِصِ
وَوَقَفَ الْقَاضِي وَبِالْقِيَاسِ ٤٧٥ ثَالِثُهَا إِنْ غَيْرَ^(١) ذِي التَّبَاسِ^(٢)
وَابْنُ أَبَانَ قَالَ لَا إِنْ لَمْ يُخَصَّصْ ٤٧٦ وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكُ أَضْلُهُ بِنَصِّ
مُخَصَّصًا مِنَ الْعُمُومِ لَا يَحِلُّ ٤٧٧ وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يُخَصَّصْ مُنْقِصًا
وَالسَّابِعُ الْوَقْفُ وَبِالتَّفْرِيرِ ٤٧٨ وَالْفِعْلُ مَنْسُوبِينَ لِلنَّذِيرِ
وَبِدَلِيلِ الْقَوْلِ وَالْإِجْمَاعِ ٤٧٩ وَجَازَ بِالْفَحْوَى بِلَا نِزَاعٍ
وَالْأَرْجَحُ انْتِفَاؤُهُ بِمَذْهَبِ ٤٨٠ رَاوٍ وَلَوْ كَانَ صَحَابِيُّ النَّبِيِّ

(١) في القديمة «لا غير».

(٢) في القديمة «إلباس».

وَالْعَطْفِ لِلْخَاصِّ وَعَطْفِهِ عَلَيْهِ ٤٨١ وَبِرْجُوعِ مُضْمَرِ بَعْدُ إِلَيْهِ
وَذِكْرِ بَعْضِ مُفْرَدَاتِهِ بَلَى ٤٨٢ عُرِفَ أَقَرُّهُ النَّبِيُّ أَوْ الْمَلَأَ
وَأَنَّهُ لَا يُقْصَرُ الْعَامُّ عَلَى ٤٨٣ مَا اعْتِيدَ أَوْ خِلَافِهِ بَلْ شَمِلًا^(١)

(مَسْأَلَةٌ)

جَوَابُ مَنْ يَسْأَلُ إِنْ لَمْ يَسْتَقِلَّ ٤٨٤ يَتَّبَعُهُ فِي عُمُومِهِ وَالْمُسْتَقِلَّ
مِنْهُ الْأَخْصُ جَائِزُ الثُّبُوتِ ٤٨٥ إِنْ أُمَكَّنَتْ مَعْرِفَةُ الْمُسْكُوتِ
وَالْعَامُّ بَعْدَ سَبَبٍ خَاصٍّ عَرَا ٤٨٦ عُمُومُهُ لِلْأَكْثَرِينَ اعْتِبَارًا
قَالُوا وَذَا صُورَتُهُ قَطْعِي ٤٨٧ دُخُولُهَا وَظَنُّهَا السُّبُكِي
قَالَ وَنَحْوُ مِنْهُ خَاصٌّ صَاحِبُهُ ٤٨٨ فِي الرَّسْمِ مَا يَعُمُّ لِلْمُنَاسَبَةِ
وَإِنْ لَتَعْمِيمٍ دَلِيلٌ صَالِحٌ ٤٨٩ فَذَاكَ أَوَّلَى وَالْمَسَاوِي وَاضِحٌ

(مَسْأَلَةٌ)

تَأْخُرُ الْخَاصُّ عَنِ الْفِعْلِ فَذَا ٤٩٠ يَنْسَخُ أَوْ لَا فَلِتَخْصِصِ خُذَا
وَقِيلَ إِنْ تَقَارَنَا تَعَارَضَا ٤٩١ فِي قَدْرِ مَا خَصَّ كَنَصَّيْنِ اقْتَضَى
وَالْحَقْفِي الْعَامُّ إِنْ تَأَخَّرَا ٤٩٢ يَنْسَخُ وَعِنْدَ الْجَهْلِ قَوْلَانِ جَرَى
أَوْ عَمَّ مِنْ وَجْهِهِ فِي الْمَشْهُورِ ٤٩٣ رَجَّحَ وَقِيلَ النَّسَخُ بِالْأَخِيرِ

(١) بكسر الميم وفتحها.

(المُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ)

المُطْلَقُ الدَّالُّ عَلَى الْمَاهِيَّةِ ٤٩٤ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ لَا شُيُوعِ الْوَحْدَةِ
 كَمَا فِي الْأَحْكَامِ وَفِي الْمُخْتَصَرِ ٤٩٥ لِظَنِّهِ مُرَادِفَ الْمُتَكَّرِ
 وَذَانِ كَالْعُمُومِ وَالْخُصِّ وَصِي فِي ٤٩٦ حُكْمِهِمَا وَزِدْهُمَا لِلْمُقْتَفِي
 فِي الْحُكْمِ وَالْمَوْجِبِ إِذْ يَتَّحِدُ ٤٩٧ وَأُثْبِتَا وَأُخِّرَ الْمُقَيَّدُ
 عَنْ عَمَلِ الْمُطْلَقِ نَاسِخًا جَلًّا ٤٩٨ أَوْ لَا عَلَيْهِ مُطْلَقٌ فَلْيُحْمَلَا
 وَقِيلَ عَكْسُهُ وَقِيلَ إِنْ بَدَا ٤٩٩ مُؤَخَّرًا ذُو الْقَيْدِ نَاسِخًا غَدَا
 أَوْ نَفِيًّا فَقَائِلُ الْمَفْهُومِ ٥٠٠ قَيْدُهُ وَهِيَ مِنَ الْعُمُومِ
 أَوْ كَانَ ذَانِيًّا وَهَذَا أَمْرًا ٥٠١ قَيْدُ بَضْدِ الْوَصْفِ مَا قَدْ يَعْرِى
 وَلَا اخْتِلَافِ السَّبَبِ النِّعْمَانُ لَا ٥٠٢ يُحْمَلُهُ وَقِيلَ لَفْظًا حُمَلَا
 وَالشَّافِعِيُّ قَالَ قِيَاسًا وَجَرَى ٥٠٣ إِذَا اخْتَلَفَ الْحُكْمُ دَوْنَهُ عَرَا
 وَإِنْ يَكُنْ قَيْدَانِ مَعَ تَنَافِي ٥٠٤ وَلَا مُرَجِّحَ الْغَنَاءِ وَافِي^(١)

(الظَّاهِرُ وَالْمُؤَوَّلُ)

الظَّاهِرُ الدَّالُّ بِرُجْحَانٍ وَإِنْ ٥٠٥ يُحْمَلُ عَلَى الْمَرْجُوحِ تَأْوِيلُ زَكْنٍ
 صَحِيحٍ إِنْ كَانَ دَلِيلٌ أَوْ حُسْبٌ ٥٠٦ ففاسدٌ أَوْ لَا لِشَيْءٍ فَلْعَبٌ
 مِنَ الْبَعِيدِ حَمْلُهُمْ عَلَى ابْتِدَائِي ٥٠٧ أَمْسَكَ وَلِصِّ بِيضَةٍ^(٢) عَلَى الْحَدِي
 وَحَمْلُهُمْ ﴿سَتِينَ مَسْكِينًا﴾ عَلَى ٥٠٨ مُدًّا وَمَنْ لَيْسَ مُبَيَّنًّا فَلَا
 عَلَى النِّدْوَرِ وَالْقَضَا وَأَيُّمَا ٥٠٩ قَدْ نَكَحَتْ عَلَى الصَّغَارِ وَالْإِمَا
 وَخَبَرَ الْجَنَيْنَ إِذْ يَلِيهِ ٥١٠ ذِكَاةُ أُمِّهِ عَلَى التَّشْبِيهِ
 وَحَمْلُ مَا فِي آيَةِ الزَّكَاةِ فِي ٥١١ بِرَأَاةٍ عَلَى بَيَانِ الْمَصْرِفِ

(١) وفي نسخة «الغنى يوافي».

(٢) وفي نسخة «ونص بيضة».

وحملُ ذي القُربى على الذي سَلَكَ ٥١٢ في الفقر لا للأغنيا^(١) وَمَنْ مَلَكَ
ذَارِحِمٍ عَلَى الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ ٥١٣ فَعِنْدَنَا خُصَّ^(٢) بِهِذِينَ الْوَقُوعِ
وَيَشْفَعُ^(٣) الْأَذَانُ أَنْ يَجْعَلَ^(٤) ٥١٤ شَفْعًا لِمَا مَنْ قَبْلَهُ حَصَّ لَهُ

(المُجْمَلُ)

هُوَ الَّذِي لَمْ تَتَضَحْ دَلَاتُهُ ٥١٥ فَلَيْسَ مِنْهُ إِذْ بَدَتْ إِرَادَتُهُ
آيَةُ سَرْقَةٍ^(٥) وَمَسْحُ الرَّاسِ ٥١٦ وَحَرَمَةُ النِّسَاءِ وَرَفْعُ النَّاسِي
وَنَحْوُ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» ٥١٧ وَقَدْ حُكِيَ دُخُولُهَا فِي الْمُجْمَلِ
وَأَنَّهَا الْإِجْمَالُ فِي الْأَنْوَارِ ٥١٨ وَالْقُرْءُ وَالْجَسْمُ وَكَا الْمُخْتَارِ
وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ (أَوْ يَعْفُو) ٥١٩ وَالرَّاسِخُونَ ﴿مَبْتَدَأًا أَوْ عَطْفُ
وَنَحْوِ^(٦) «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ» ٥٢٠ أَنْ يَضَعَ الْحَدِيثَ أَيِ إِضْمَارِهِ^(٧)
وَفِي الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ وَقَعَا ٥٢١ كَمَا مَضَى وَالظَّاهِرِيُّ مَنَعَا
وَالْفِعْلُ تَارَةً لِمَعْنَى يَرُدُّ ٥٢٢ وَتَارَةً لَأَخْرَجَ رَيْنٍ يُقَصِّدُ
عَلَى الْأَصَحِّ مُجْمَلٌ فَإِنْ يَفِ ٥٢٣ ذَا مِنْهُمَا يُعْمَلُ بِهِ وَيُوقَفُ

(الْبَيَانُ)

إِخْرَاجُهُ مِنْ حَيْزِ الْإِشْكَالِ ٥٢٤ إِلَى تَجْلِيهِ الْبَيَانِ الْعَالِي
وَأَنَّهَا يَجِبُ أَيِ إِرْفَاقَا ٥٢٥ لِمَنْ أُرِيدَ فَهْمُهُ اتِّفَاقَا
وَجَارَ بِالْفِعْلِ وَبِالظَّنِّ لَمَّا ٥٢٦ يَفُوقُهُ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا
إِنْ يَتَفَقَّ قَوْلٌ وَفَعْلٌ فِي الْبَيَانِ ٥٢٧ فَالْحُكْمُ لِلْسَّابِقِ وَالتَّأْكِيدُ ثَانٍ
وَلَوْ جَهِلْنَا عَيْنَهُ عَلَى الْأَصَحِّ ٥٢٨ أَوْ خَالَفَا الْقَوْلُ فِي الْأَقْوَى رَجَحَ

(١) وفي نسخة «إلا الأغنياء» وهو تصحيف.

(٢) وفي نسخة «وإن يكن خُصَّ... الخ» والظاهر أن الأول أوضح.

(٣) في القديمة «وَيَشْفَعُ».

(٤) يسكون الراء، مع فتح السين وكسرها.

(٥) في القديمة «ونحو»، وفي الجديدة «ونحو». [ولعل الصواب ما أثبتته]

(٦) وفي نسخة «أو إضماره» والظاهر أنه تصحيف.

(مَسْأَلَةٌ)

تَأْخِيرُهُ عَنْ وَقْتِ فَعْلٍ لَمْ يَقَعْ ٥٢٩ وَإِنْ نُقِلَ بَأَنَّ ذَاكَ مَا امْتَنَعَ
وَوَاقِعٌ لِلْوَقْتِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ٥٣٠ ثَالِثُهَا لَا إِنْ يَكُنْ ذَا ظَاهِرٍ
وَقِيلَ لَا يُوَخَّرُ الْإِجْمَالِي ٥٣١ فِيهِ وَقَدْ قِيلَ بَعَكْسِ التَّالِي^(١)
وَقِيلَ لَا فِي غَيْرِ نَسْخٍ بَلْ نُقِلَ ٥٣٢ جَوَازُهُ فِي النَّسْخِ قَطْعًا لَا يُخِلُّ
وَقِيلَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَخَّرَا ٥٣٣ بَعْضٌ وَإِبْدَا الْبَعْضِ إِنْ لَيْسَ^(٢) عَرَا
ثُمَّ عَلَى الْمَنَعِ أَجْزُ فِيمَا اعْتَلَى ٥٣٤ لِلْمَصْطَفَى تَأْخِيرَ تَبْلِيغٍ إِلَى
حَاجَةٍ مَوْجُودٍ وَنَفْيِ عِلْمِهِ ٥٣٥ بِذَاتِ مَا خَصَّصَ^(٣) أَوْ بَوْشَمِهِ

(النَّسْخُ)

النَّسْخُ رَفْعٌ أَوْ بَيَانٌ وَالصَّوَابُ ٥٣٦ فِي الْحَدِّ رَفْعٌ حَكَمٍ شَرِيعٍ بِخَطَابٍ
لَا نَسْخَ بِالْعَقْلِ وَقَوْلُ الرَّازِي ٥٣٧ بِنَسْخِ غَسَلٍ أَقْطَعَ مَجَازِي
وَلَا بِالْإِجْمَاعِ وَلَكِنْ اقْتَضَى ٥٣٨ تَضَمُّنَ النَّاسِخِ ثُمَّ الْمُرْتَضَى
جَوَازُ نَسْخِ بَعْضِ قُرْآنٍ^(٤) يُحْطُ^(٥) ٥٣٩ تَلَاوُةً وَحَكْمًا أَوْ فَرْدًا فَقَطْ
وَالْفَعْلُ^(٦) قَبْلَهُ وَلَوْ لَمْ يُمْكِنْ ٥٤٠ وَبِكِتَابِهِ لَهْ^(٧) وَالشُّنَنِ
وَعَكْسِهِ وَلَوْ بِأَحَادِ الْحَبَرِ ٥٤١ وَالْحَقُّ لَمْ يَقَعْ بِهِ فِيمَا اشْتَهَرَ
الشَّافِعِيُّ حَيْثُ الْقُرْآنُ وَرَدَا ٥٤٢ لَنَسْخِهَا فَمَعَ حَدِيثٌ عَصَدَا
أَوْ^(٨) وَرَدَتْ لَنَسْخِهِ مَعَهَا خِذِ ٥٤٣ قِرَاءَةً تُبَيِّنُ وَفَوْقَ ذَا وَذِي

(١) بالتاء المثناة فوق، وفي نسخة «بعكس التالي» بالتاء المثناة، أي الثالث أبدلت لأمه ياء.

(٢) وقع في بعض النسخ «إذ لبس عرا».

(٣) في القديمة «خُصَّصَ»، وقال في الجديدة: (وقوله «خَصَّصَ» بالبناء للفاعل.

(٤) «بعض قرآن» يحتمل جره بإضافة «نسخ» إليه، ويحتمل نصبه بـ«نسخ» منوناً.

(٥) يحط بتشديد الطاء مبنياً للمفعول، ووقع في بعض النسخ «بخطاً» جازاً ومجوراً، وفي بعض النسخ «يُحْطُ» بصيغة الفعل المبني للمفعول.

(٦) بالجر والنصب عطفاً على «بعض».

(٧) وفي نسخة «ولكتابته به»، وفي نسخة «وبكتابنا له».

(٨) في الطبعين «أو».

وبالقياس الثالث الجلي^{٥٤٤} والرابع المدرِك للنبي
 إن نُصِّت العَلَّةُ والنَّسخ لَذَا^{٥٤٥} في عهدِه بالنَّصِّ أو قَنِيسٍ إِذَا
 يكونُ أَجْلَى قِيلَ أو مُساوياً^{٥٤٦} والنَّسخ بالمفهومِ لَو مُناوياً^(١)
 ونسخه مخالفاً مع أصله^{٥٤٧} أو دونَه لا الأصلِ دونَ فضله
 ولا لفحوى دونَ أصله ولا^{٥٤٨} عكسُ كما قال به جُلُّ المَلأ
 والنسخ للإنشاء^(٢) ولو لفظ «قضى»^{٥٤٩} أو خبراً وقيداً تأييدٍ مَضَى
 ونسخ الإخبار بأن يُوجِبَهُ^{٥٥٠} بضدّه لا خبرٍ كَذَبَهُ
 ولو عن آتٍ وإلى أقوى بدل^{٥٥١} ودونَه ولم يَقَعْ وقيل بَلْ
 والخلف مُنْصَبٌّ بأبياتي على^{٥٥٢} حاوي حروفِ العطفِ يا حاوي العُلا

(مَسْأَلَةٌ)

النَّسخُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ واقِعُ^{٥٥٣} وقائلُ التَّخْصِيسِ لا يُنْازِعُ
 وصَحَّحُوا انتفاءَ حكمِ الفرعِ^{٥٥٤} بنسخِ أصله وكلُّ شَرْعِي
 يَقْبَلُهُ وَمَنْعَ الْغَرَزِ إِلَى^{٥٥٥} كُلِّ التَّكَالِيفِ وَذُو اعْتِرَازٍ
 معرفَةِ اللَّهِ وَكُلُّ أَجْمَعَا^{٥٥٦} بَأَنَّهُ فِي ذَا وَذِي مَآ وَقَعَا
 وَقَبْلَ تَبْلِيغِ النَّبِيِّ الْمُرتَضَى^{٥٥٧} مَنْعُ ثُبُوتِهِ بِإِثْمٍ أو قَضَا
 وَأَنَّ نَقْصَ النَّصِّ فِي الْعِبَادَةِ^{٥٥٨} جُزْءاً وَشَرْطاً وَكَذَا الزِّيَادَةُ
 لَيْسَ بِنَسْخٍ وَالْمَثَارُ رَفَعَتْ^{٥٥٩} وَارْجِعْ لَهُ مَا فَضَّلْتَ أو فُرِعَتْ

(١) في نسخة «أو تساويا».

(٢) في بعض النسخ «لو منافياً»، ووقع في نسخة «أو مناويا» بـ «أو» بدل «لو» وهو تصحيف.

(٣) في القديمة «والنسخ لإنشاء»، وقال في الجديدة: «والنسخ بالجر».

(خاتمة)

النَّاسِخُ الْآخِرُ لَا نَزَاعٌ ٥٦٠ وَطُرُقُ الْعِلْمِ بِهِ الْإِجْمَاعُ
أَوْ قَوْلُ خَيْرِ الْخَلْقِ هَذَا بَعْدَ ذَلِكَ ٥٦١ أَوْ نَاسِخٌ أَوْ كُنْتُ أَنْهَى عَنْ كَذَا
أَوْ نَصُّهُ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلِ ٥٦٢ أَوْ قَوْلُ رَاٍ سَابِقٌ هَذَا يَلِي
أَوْ قَالَ لِلْمَنْسُوخِ هَذَا النَّاسِخُ ٥٦٣ لَا فِي الْأَصَحِّ قَوْلُهُ ذَا نَاسِخٍ
وَالْتَّالِي فِي الْإِسْلَامِ وَالرَّسْمِيَّةِ ٥٦٤ وَوَفَّقُهُ الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ

﴿الكتاب الثاني: في السنة﴾

قَوْلُ النَّبِيِّ وَالْفِعْلُ وَالتَّقْرِيرُ ٥٦٥ سَنَتُهُ وَهَمُّهُ الْمَذْكُورُ
 الْأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ ذُو عَصْمَةٍ ٥٦٦ فَلَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ وَلَوْ بِالْغَفْلَةِ
 ذَنْبٌ وَلَوْ صَغِيرَةً فِي الْأَظْهَرِ ٥٦٧ فَلَا يُقَرُّ الْمَصْطَفِي مِنْ مُنْكَرٍ
 وَالصَّمْتُ عَنْ فِعْلٍ وَلَوْ مَا اسْتَبَشَّرَا ٥٦٨ وَقِيلَ لَا تَمَنَّ بِالْإِنْكَارِ اجْتَرَا
 وَقِيلَ لَا مِنْ كَافِرٍ وَذِي نِفَاقٍ ٥٦٩ وَقِيلَ لَا الْكَافِرِ غَيْرِ ذِي النِّفَاقِ
 دَلَّ عَلَى الْجَوَازِ لِلْفَاعِلِ مَعَ ٥٧٠ سَوَاهُ وَالْقَاضِي لغيرِهِ مَنْعٌ
 قُلْتُ عَلَى الْأَوَّلِ قَدْ دَلَّ عَلَى ٥٧١ إِبَاحَةٍ لَا نَدْبًا أَوْ حَتْمًا جَلَا
 وَإِنْ يَكُنْ فِي عَصَرِهِ وَمَا عَلِمَ ٥٧٢ مِنْهُ اِطْلَاعٌ فِيهِ خُلْفٌ مُنْتَظَمٌ
 وَغَيْرُ حَظَرٍ فَعَلُّهُ لِلْعَصْمَةِ ٥٧٣ وَغَيْرُ ذِي كِرَاهِيَةٍ لِلنُّدْرَةِ
 فَإِنْ يَكُنْ عَادِيًّا أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ ٥٧٤ أَوْ لِيَبَيِّنَ مَجْمُلٌ لَا يَشْتَبِهُ
 وَمَا لِعَادِيٍّ وَشَرَعٍ يَرُدُّ ٥٧٥ كَالْحَجِّ رَاكِبًا بِهِ تَرُدُّ
 وَمَا سَوَاهُ إِنْ تَبَدَّتْ صِفَتُهُ^(١) ٥٧٦ فَمَثَلُهُ عَلَى الْأَصَحِّ أَمْتُهُ
 وَعُلِمَتْ بِنَصٍّ أَوْ تَسْوِيَةٍ ٥٧٧ بَأَخَرٍ إِذْ لَا خَفَا فِي جِهَتِهِ
 وَبُقُوعُهُ بَيَانًا وَامْتِثَالًا ٥٧٨ لِمَا عَلَى الْوَجُوبِ أَوْ سَوَاهُ دَالٌّ
 وَخَصَّ حَتْمًا وَسَمَهُ^(٢) كَالنَّذْرِ ٥٧٩ وَكَوْنُهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ ذَا حَظَرٍ
 كَقَرْنِهِ الصَّلَاةَ بِالْأَذَانِ ٥٨٠ وَالثَّانِ مَثَلُ الْحَدِّ وَالْحَتَّانِ^(٣)
 وَالنَّدْبَ قَصْدُ الْقُرْبَةِ الْمَجَرَّدُ ٥٨١ وَكَوْنُهُ قَضَاءً نَدْبٍ يُعْهَدُ
 أَوْ جُهْلًا فَلِلْوَجُوبِ وَخُذِ ٥٨٢ لِلنَّدْبِ وَالتَّخْيِيرِ وَالْوَقْفِ بِذِي
 وَفِي سَوَى التَّخْيِيرِ مَطْلَقًا وَفِي ٥٨٣ ذِينَ مَتَى مَا قَصْدُ قُرْبَةٍ يَفِي

(١) في نسخة: «إِنْ تَبَدَّى صِفَتُهُ».

(٢) وقع في بعض النسخ: «رَسَمَهُ».

(٣) في الطبعين «الْحَتَّانِ».

إِنْ يَتَعَارَضُ قَوْلُهُ وَالْفِعْلُ ٥٨٤ وَمُقْتَضَى الْقَوْلِ لَهُ يَدُلُّ
 بِأَنَّ فِيهِ يَجِبُ التَّكْرِيرُ ٥٨٥ وَخَصَّصَهُ فَالنَّاسِخُ الْأَخِيرُ
 إِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ فِيهِ خُلِفَ ٥٨٦ ثَالِثُهَا وَهُوَ الْأَصَحُّ الْوَقْفُ
 أَوْ خَصَّصْنَا ففِيهِ لَا تَعَارُضًا ٥٨٧ ثُمَّ الْأَخِيرُ نَاسِخٌ لِمَا مَضَى
 فِي حَقِّهَا حَيْثُ دَلِيلٌ جَاعِلٌ ٥٨٨ الْإِقْتِدَا وَإِنْ أَخِيرُ جُهِلَ لَا
 ثَالِثُهَا الْأَصَحُّ بِالْقَوْلِ الْعَمَلُ^(١) ٥٨٩ وَإِنْ يَكُنْ لَنَا وَلِلْهَادِي شَمْلٌ
 فَالْآخِرُ النَّاسِخُ إِنْ لَمْ يُعْرِفِ ٥٩٠ صَحَّحْنَا الْقَوْلَ وَلِلْهَادِي^(٢) قِفْ
 فَإِنْ يَكُنْ شَمْلُهُ لَا نَصَّ ٥٩١ بَلْ ظَاهِرًا فَالْفِعْلُ مِنْهُ خَصَّصَا

(الكلام في الأخبار)

الْفِظْ ذُو التَّرْكِيبِ إِمَّا مَهْمَلٌ ٥٩٢ وَلَيْسَ مَوْضُوعًا وَقَوْمٌ أَبْطَلُوا
 وَجُودَهُ أَيْضًا وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ ٥٩٣ وَالتَّاجُ أَوْ مَسْتَعْمَلٌ وَهُوَ الْكَلَامُ
 وَحَدُّهُ قَوْلٌ مَفِيدٌ يَقْصَدُ ٥٩٤ لِذَاتِهِ وَوَضْعُهُ الْمُعْتَمَدُ
 حَقِيقَةً أُطْلِقَ فِي النَّفْسَانِي ٥٩٥ ثَالِثُهَا فِيهِ وَفِي اللَّسَانِي
 وَهُوَ مُحَلٌّ نَظَرِ الْأُصُولِي ٥٩٦ فَإِنْ أَفَادَ طَلَبَ التَّحْصِيلِ
 لِلْكَفِّ عَنْ مَاهِيَةٍ أَوْ فَعَلٍ ذِي ٥٩٧ نَهْيٍ وَأَمْرٍ لَوْ مِنْ الْأَدْنَى خُذِ
 أَوْ ذَكَرَهَا بِالْوَضْعِ فَاسْتَفْهَمَ ٥٩٨ أَوْ لَيْسَ فِيهِ طَلَبٌ يُرَامُ
 وَلَا احْتِمَالُ الصِّدْقِ وَالْكَذْبِ ظَهَرَ ٥٩٩ تَنْبِيْهُ أَنْشَاءً وَإِلَّا فَخَبِرْ
 قَوْمٌ أَبَوْا تَعْرِيفَهُ بِالرَّسْمِ ٦٠٠ كَعَدَمٍ وَضَدِّهِ وَالْعِلْمِ
 وَقَدْ يُقَالُ مَا بِهِ^(٣) قَدْ يَحْصُلُ ٦٠١ مَدْلُؤُهُ فِي خَارِجٍ فَالْأَوَّلُ
 وَمَالَهُ خَارِجٌ صِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ ٦٠٢ فَخَبِرْ قَبْلَ الْكَلَامِ مُنْتَسِبٌ

(١) وفي نسخه: «بالقول عَمِلَ».

(٢) وفي نسخة: «وفي الهادي».

(٣) وقع في نسخة: «بأنه» بدل قوله: «وما به» وهو تصحيف.

تطابق الواقع صدق الخبر ٦٠٣ وكذبُهُ عدمُهُ في الأشهر
وقيل بل تطابق اعتقاده ٦٠٤ ولو خَطَا والكذب في افتقاده
ففاقداً اعتقاده لديهِ ٦٠٥ واسطةً وقيل لا عليهِ
الجاحظ الصدق الذي يطابق ٦٠٦ مُعْتَقَدًا وواقعًا^(١) يوافق
وفاقداً مع اعتقاده الكذب ٦٠٧ وغيرُ ذا ليس بصدقٍ أو كذبٍ
ووافق الرَّاعِبُ في القسمين ٦٠٨ ووصفَ الثالث بالوصفين
والحكمُ بالنسبة مدلولُ الخبر ٦٠٩ دونَ ثبوتها على القولِ الأبرر
وموردُ الصِّدْقِ بِهِ والكذب ٦١٠ هُوَ الَّذِي ضَمَّنَهُ مِنْ نَسَبٍ
لا غيرُهَا كقائِمٍ في الجملة ٦١١ «زيدُ بنُ عمرو قام» لا البُئْوَةُ
مِنْ ثَمَّ قَالَ مَالِكٌ مَنْ شَهِدَا^(٢) ٦١٢ في ذا بتوكيلٍ فعنهُ مَا عَدَا
إِلَى انتسابٍ وإمامنا ذهب ٦١٣ وكالةً أصلاً وضمناً بالنسب^(٣)

(مسألة)

بِالْكَذِبِ قَطْعًا خَبْرٌ قَدْ تَيَسَّرَ ٦١٤ كما خلافيه ضرورةً علمُ
أو بدليلٍ كادِّعَا الرِّسَالَةَ ٦١٥ بعدَ النَّبِيِّ أَوْ قَبْلَهُ وَمَالَهُ
معجزةً أو صادقٌ يُصَدِّقُ ٦١٦ وغيرُ موجودٍ حديثٌ يُطْلَقُ
بعدَ شديدِ الفحصِ عندَ أهله ٦١٧ وما الدَّوَاعِي انْبَعَثَتْ لِنَقْلِهِ
فجاءَ أَحَادًا وفي الثَّلَاثَةِ ٦١٨ خَلَفَ وَبَعْضُ السُّنَنِ المَرْوِيَّةِ
وَكُلُّ مَا أَوْهَمَ بِاطِّلاَ وَلَا ٦١٩ يَقْبَلُ تَأْوِيلًا فَكَيْفَ جَلَا
أَوْ مِنْهُ مَا يُزِيلُ وَهَمُّهُ سَقَطَ ٦٢٠ وسببُ الوَضْعِ افتراءٌ أو غلطٌ

(١) في بعض النسخ: «أو واقعًا» وهو تصحيف.

(٢) في نسخة: «لو شهدا».

(٣) كذا في الجديدة، وفي القديمة: «بالنسب».

ومنه ما بالصَّدَقِ قطعاً يُوسَمُ ٦٢١ كخبر الصادق أو ما يُعلَمُ
 ضرورةً قطعاً أو استدلّالا ٦٢٢ على قياس ما مضى إنطالاً
 وبعض منسوب إلى محمد ٦٢٣ وذي تواتر بذكر^(١) عدد
 يمتنع اتفاههم على الكذب ٦٢٤ عن مدرّك بالحسّ لو معني^(٢) نُسب
 ثم حصول العلم آية اجتماع ٦٢٥ شروطه وما كفى فيه رُباع
 على الأصحّ وسواها صالح ٦٢٦ من غير ضبط ولو قف جانح
 في الخمس قاضيهم وللإضطخري ٦٢٧ وهو اختياري حده من عشر
 والقول باثني عشر أو عشرينا ٦٢٨ يُحكى وأربعين أو سبعين
 أو بضْعَ عَشْرٍ وثلاثمائة ٦٢٩ دون اشتراط فقد جمع بلدة
 أو فقد كُفر في الأصحّ^(٣) فيهما ٦٣٠ والعلم فيه للضرورة انتمى
 وابن الجويني قال والكعبي ٦٣١ بل نظري لكون المعني
 عند إمام الحرمين الوقف له ٦٣٢ حقاً على مقدّمات^(٤) حاصله
 لا الاحتياج^(٥) بعده للنظر ٦٣٣ والامدي الوقف للتحرير
 إن عن عيان أخبروا وإلا ٦٣٤ فما شرطناه يُعمّم الكلاً
 ثم الأصحّ أن علمه ائْتَلَفَ ٦٣٥ لعظم جمع والقرائن ائْتَلَفَ
 وأن الإجماع على وفق خبر ٦٣٦ ليس بقيد صدقه لو ما ظهر
 وهكذا بقاء نقل خبر ٦٣٧ حيث دواعي الردّ ذو توفّر
 ولا افتراق العلماء الكمال ٦٣٨ ما بين محتجّ وذي تأوّل
 وأنّه إن أجمعوا على القبول ٦٣٩ يدلّ قطعاً لا إلى ظنّ يؤول
 وهكذا المخبر في جمع ولم ٦٤٠ يُكذّبوا وليس فيهم مُتَّهَم

(١) في الطبعين: «بذكر».

(٢) في نسخة: «أو معني» والظاهر أنه تصحيف

(٣) في الطبعين: «في الأصح».

(٤) في الطبعين: «مقدّمات».

(٥) في القديمة «لا الاحتياج»، وقال في الجديدة: بالرفع عطفاً على «الوقف».

أَوْ مُحَرِّرٌ بِمَسْمَعٍ مِنَ النَّبِيِّ ٦٤١ وَلَيْسَ لِلتَّقْرِيرِ أَوْ لِلكَذِبِ
 مِنْ حَامِلٍ ثَالِثُهُمَا فِي الدُّنْيَا ٦٤٢ يَدُلُّ لَا الدُّنْيَا وَالْعَكْسُ رُوي
 وَمِنْهُ مَا يُظَنُّ صَدَقَهُ الْبَهِي ٦٤٣ كَخَبَرِ الْآحَادِ مَا لَمْ يَتَّهِ
 إِلَى تَوَاتُرٍ وَمِنْهُ الْمُسْتَفِضُ ٦٤٤ مَا شَاعَ عَنْ أَصْلِ وَلَيْسَ ذَا نَقِيضٍ
 مَشْهُورَنَا^(١) بَلْ رَدْفُهُ^(٢) وَالِدَانِي ٦٤٥ أَقْلُهُ ثَلَاثَةٌ لَا اثْنَانِ

(مسألة)

وَحَبْرُ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ ٦٤٦ عِلْمًا بِتِلَا قَرِينَةٍ تَشِيدُ
 وَالْأَكْثَرُونَ مَطْلَقًا لَمْ يُفِيدِ ٦٤٧ وَمَطْلَقًا يَفِيدُ عِنْدَ أَحَدٍ
 وَالْمُسْتَفِضُ قَدْ رَأَى لِبْنِ فُورَكٍ ٦٤٨ يُفِيدُ عِلْمًا نَظَرِيَّ الْمُسْلِكِ^(٣)

(مسألة)

وَفِي الْفَتَاوَى وَالشَّهَادَةِ الْعَمَلُ ٦٤٩ حَتْمٌ بِهِ قَطْعًا بِإِجْمَاعِ النَّحْلِ
 وَهَكَذَا سَائِرُ أَمْرِ الدِّينِ ٦٥٠ بِالسَّمْعِ لَا الْعَقْلِ وَقِيلَ ذَيْنِ
 وَنَجَّلُ دَاوُدَ وَجُوبَهُ نَفَى ٦٥١ وَالْبَعْضُ فِيمَا فَعُلَ جُلٌّ خَالَفًا^(٤)
 وَالْمَالِكِيُّ فَعُلَ أَهْلُ يَثْرِبٍ ٦٥٢ وَآخَرُونَ فِي ابْتِدَاءِ النَّصَبِ
 وَالْحَنْفِيُّ فِيمَا تَعُمُّ الْبُلُوَى ٦٥٣ أَوْ خَالَفَ الرَّأْيَ بِهِ بَعْدُ يُرَوَى
 أَوْ عَارِضَ الْقِيَاسِ وَالثَّلَاثُ إِنَّ ٦٥٤ تَعْلِيلُهُ بِرَاجِحٍ نَصًّا زَكْنِ
 وَوُجِدَتْ فِي الْفَرْعِ قَطْعًا يُعْتَبَرُ ٦٥٥ أَوْ ظُنَّ فَالْوَقْفُ وَإِلَّا فَالْخَبَرُ
 وَمَنْعَ الْكَرْخِيِّ فِي الْحَدِّ وَقَالَ ٦٥٦ بَاثْنَيْنِ أَوْ يُعْضَدُ بَعْضُ ذِي اعْتِرَالٍ
 وَبَعْضُهُمْ^(٥) بِأَرْبَعٍ لَدَى الزَّنَا ٦٥٧ وَقِيلَ بَلْ لَغَيْرِهِ وَوَهْنًا

(١) وفي نسخة: «مشهورهم».

(٢) وفي نسخة «بل مثله».

(٣) في الجديدة: «المسلك».

(٤) في الطبعين: «خالفًا».

(٥) في الجديدة: «وبعضهم».

(مسألة)

المُرتضى كما رأى السَّمْعَانِي ٦٥٨ وصاحبُ الحاوي معَ الرُّوياني
وخالفَ الأكثرُ أنَّ الأصلَ ٦٥٩ إن كَذَّبَ الفرعَ وردَّ النَّقْلَ
لا يَسْقُطُ الَّذِي رَوَى وَمِنْ هُنَا ٦٦٠ لَوْ شَهِدَا شَهَادَةً لَمْ يَهْنَأَا
أَوْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ وَفَرَعُهُ يَقُولُ ٦٦١ جَزَمَا وَلَا جَرَحَ فَأُولَى بِالْقَبُولِ
وَوَافَقَ الْأَكْثَرُ ثُمَّ الْأُولَى ٦٦٢ إِنْ عَادَ لِلْإِقْرَارِ خُذْ قَبُولًا
وَأَقْبَلْ مَزِيدَ الْعَدْلِ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ ٦٦٣ لِلْمَجْلِسِ اتِّحَادًا أَوْ عِلْمٌ نُمِي
فَالثَّلَاثُ الْوَقْفُ وَقِيلَ إِنْ بَدَأَ ٦٦٤ سِوَاهُ لَا يَغْفُلُ عُرْفًا أَرْدَدَا
وَالْأَشْبَهُ الْمَنْعُ هُنَا وَإِنْ عَلَى ٦٦٥ نَقِيلُ تَوَفَّرَتْ دَوَاعٍ لِلْمَعْلَا
فَإِنْ يَكُ السَّاكُتُ عَنْهَا حَافِظًا ٦٦٦ تَعَارَضَا كَأَنْ نَفَاهَا لَا فِظًا
وَإِنْ تَكُنْ مِنْ وَاحِدٍ كَمَا مَضَى ٦٦٧ أَوْ غَيَّرَتْ إِعْرَابَهُ تَعَارَضَا
أَوْ وَاحِدٌ عَنْ وَاحِدٍ قَدْ انْفَرَدَ ٦٦٨ يُقْبَلُ وَفِي الثَّلَاثِ خُلْفٌ لَا يُرَدُّ
وَكَالْمَزِيدِ أَرْسَلُوا وَأَسْنَدًا ٦٦٩ أَوْ وَقَفُوا وَهُوَ إِلَى الرَّفْعِ غَدَا
وَجَائِزٌ حَذْفُكَ^(١) بَعْضُ الْخَبَرِ ٦٧٠ إِنْ لَمْ يُجْلَلِ الْبَاقِي عِنْدَ الْأَكْثَرِ
ثُمَّ الصَّحَابِيُّ إِذَا مَا حَمَلَا ٦٧١ قِيلَ أَوْ التَّابِعُ مَرْوِيًّا عَلَى
أَحَدٍ مُحْمَلَيْنِ ذِي التَّنَافِي ٦٧٢ نَتَبَّعُهُ فِيهِ عَلَى خِلَافٍ
أَوْ لَا تَنَافِي فِيهِ فَهُوَ كَالْمَشْتَرِكِ ٦٧٣ فِي حَمْلِهِ لِمَعْنِيهِ فَاسْلُكُ
وَحْمَلُهُ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ ٦٧٤ يَتَبَّعُهُ قَوْمٌ مِنَ الْأَكْبَابِ
وَالْحَقُّ لَا وَقِيلَ إِنْ يَحْمِلُ عَلَيْهِ ٦٧٥ لَعَلِّهِ بِقَصْدِ هَادِنَا إِلَيْهِ

(١) فِي الطَّبْعَتَيْنِ: «حَذْفُكَ».

(مسألة)

لا يُقْبَلُ الكافرُ والمجنونُ ٦٧٦ ولا مميّزٌ لَه تَـذْيِينُ
في المرتضى وأنه مَنْ حَمَلَا ٦٧٧ في النقصِ نَقْبَلُهُ إِذَا مَا كَمَلَا
وأنه يُقْبَلُ ذو ابتداء ٦٧٨ يُحَرِّمُ الكَذِبَ وَغَيْرُ دَاعٍ
وَمَنْ عَدَا الفقيهَ قَالَ الحنفي ٦٧٩ إِلَّا بِمَا يُخَالِفُ الْقَيْسَ السَّوْفِي
والمتساهلونَ فِي غَيْرِ الْخَبَرِ ٦٨٠ وَمَكْثُ خُلَاطَةِ أَهْلِهِ نَدَرُ
أَمَكْنَهُ تَحْصِيلُ ذَاكَ الْقَدْرِ فِي ٦٨١ ذَاكَ الزَّمَانِ أَقْبَلُ وَإِلَّا فَقِفْ
وشرطُهُ عَدَالَةٌ تُوَافِي ٦٨٢ مَلَكَةً^(١) تَمْنَعُ عَنِ اقْتِرَافِ
كَبِيرٍ أَوْ صَغِيرَةٍ لَخْسَةٍ ٦٨٣ أَوْ جَائِزٍ يُجْلُ بِالمروءةِ
فَرُدَّ فِي الْمَرْجَحِ الْمُسْتَوْرِ ٦٨٤ قُلْتُ: قَبُولُهُ هُوَ الْمَشْهُورُ
وَقِيلَ قِفْ وَكُفْ لِلظُّهُورِ ٦٨٥ حَيْثُ رَوَى الْحَدِيثُ فِي الْمَحْظُورِ
وَرُدَّ مَنْ بَطَّاهِرٍ مَجْهُوْلٍ ٦٨٦ وَبَاطِنٍ وَقَدْ حُكِيَ الْقَبُولُ
وَهَكَذَا مَجْهُوْلٌ عَيْنٍ مَا رَوَى ٦٨٧ عَنْهُ سِوَى فَرْدٍ وَجَرَحًا مَا حَوَى
وَالْوَصْفُ مِنْ كَالشَّافِعِيِّ بِالثَّقَةِ ٦٨٨ عِنْدَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ تَوْثِيقُهُ
وَقِيلَ لَا وَمِثْلُهُ لَا أَتَمُّهُمْ ٦٨٩ وَالزَّهَبِيُّ لَيْسَ تَوْثِيقًا نَسِمُ
قَبُولُ مَنْ أَوَّلَ جَاهِلًا عَلَى ٦٩٠ مَفْسُوقٍ ظَنًّا وَقَطْعًا ذُو اِعْتِلَا
وَفِي الْكَبِيرَةِ اضْطِرَابٌ إِذْ تُحَدِّدُ ٦٩١ فَقِيلَ ذُو تَوْعُّدٍ وَقِيلَ حَدِّ
وَقِيلَ مَا فِي جَنْسِهِ حَدٌّ وَمَا ٦٩٢ كِتَابُنَا بِنَصِّهِ قَدْ حَرَّمَ مَا
وَقِيلَ لَا حَدٌّ لَهَا بَلْ أُخْفِيَتْ ٦٩٣ وَقِيلَ كُلُّ وَالصَّغَارُ نُفِيَتْ
وَالْمَرْتَضَى قَوْلُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ ٦٩٤ جَرِيمَةٌ تُؤْذِنُنَا بِغَيْرِ مَيِّنٍ
بِقِلَّةِ اكْتِرَافِ مَنْ أَتَاهُ ٦٩٥ بِاللَّيْنِ وَالرَّقَّةِ فِي تَقْوَاهُ

(١) فِي الْقَدِيمَةِ «مَلَكَةٌ»، وَقَالَ فِي الْجَدِيدَةِ: «بِالرَّفْعِ خَبَرٌ لِمَحْذُوفٍ أَيِ هِيَ مَلَكَةٌ».

كالقتل والزنا وشرب الخمر ٦٩٦ ومطلق المسكر ثم السحر
والقذف واللواط ثم الفطير ٦٩٧ ويأس رحمة وأمن مكر
والغصب والسرقعة والشهادة ٦٩٨ بالزور والرثوة والقيادة
منع زكاة وديانة فراز ٦٩٩ خيانة في الكيل والوزن ظهار
نميمة كتم شهادة يمين ٧٠٠ فاجرة على نبينا يمين
وسب صفيه وضرب المسلم ٧٠١ سعاية عقوق وقطع الرحم
حرابة تقديمه الصلاة أو ٧٠٢ تأخيرها ومال أيتام رزوا
وأكل خنزير وميت الربا ٧٠٣ والغل أو صغيرة قد واظبا

(مسألة)

رواية إخباره عن عام ٧٠٤ بلا ترافع إلى الحكام
وغیره شهادة والمعتبر ٧٠٥ في صيغ العقود إنشالا خبر
أشهد إنشأ شيب بالإخبار ٧٠٦ لا محض ذا أو ذا على المختار
والثالث الأقوى قبول الواحد ٧٠٧ في الجرح والتعديل لا في الشاهد
والجرح والتعديل في البابين ٧٠٨ قاضيهم يقبل مطلقين
قول الإمامين وإطلاقهما ٧٠٩ يكفي من العالم أسبابهما
وافقه فالجرح والتعديل لا ٧١٠ يقبل إلا من إمام ذي علا
وقيل لا يقبل إلا بالسبب ٧١١ وقيل في التعديل لا الجرح وجب
والعكس في باب الشهادة الأصح ٧١٢ وفي سواها أول إذا وصح
مذهب جارح وذا في المعتمد ٧١٣ مقدم إن زاد أو قل عدد
وقيل في القلة ذا مرجوح ٧١٤ وفي التساوي يطلب الترجيح

والْحُكْمُ مِنْ مَشْرِطِ الْعَدَالَةِ ٧١٥ تَضَمَّنَ التَّعْدِيلَ بِالشَّهَادَةِ
وَعَمَلُ الْعَالِمِ أَوْ رَوَايَةُ ٧١٦ مَنْ مَا رَوَى إِلَّا لِعَدْلِ غَايَةٍ
وفيهما خَلْفٌ وَمَا تَرَكَ الْعَمَلُ ٧١٧ وَالْحُكْمُ جَرَحًا فَالْمُعَارِضُ احْتِمَالٌ^(١)
وَلَا كَحَدٍّ فِي شَهَادَةِ الزَّانَا ٧١٨ وَلَا النَّبِيذُ وَالَّذِي رَوَى هُنَا
بِاسْمِ خَفِيٍّ وَأَبَى السَّمْعَانِي ٧١٩ إِنْ كَانَ لَا يَسْمَحُ بِالْبَيَانِ
وَلَا بِإِعْطَاءِ شَيْءٍ فِيهِ ٧٢٠ اسْمٌ مَسْمُومٌ آخِرٌ تَشْبِيهَا
وَلَا بِإِيْهِامِ اللَّقَا وَالرَّحْلَةِ ٧٢١ نَعَمْ بِتَدْلِيلِ الْمُتَوَنِّينِ أَثْبِتَ

(مَسْأَلَةٌ)

حَدُّ الصَّحَابِيِّ مُسَلَّمٌ لَأَقْبَى الرَّسُولِ ٧٢٢ وَإِنْ بِلا رَوَايَةٍ عَنْهُ وَطَوَّلَ
خِلَافَ تَابِعٍ مَعَ الصَّحَابَةِ ٧٢٣ وَقِيلَ مَعَ طَوَّلٍ وَمَعَ رَوَايَةٍ
وَقِيلَ مَعَ طَوَّلٍ وَقِيلَ الْغَزْوُ أَوْ ٧٢٤ عَامٍ وَقِيلَ مُدْرِكُ الْعَصْرِ وَلَوْ
إِذَا ادَّعَى الْمَعَاصِرُ الْمَعْدُولَ ٧٢٥ صَحَبَتُهُ فَفِي الْأَصَحِّ يُقْبَلُ
وَالْأَكْثَرُونَ كُلُّهُمْ عَدُولٌ ٧٢٦ وَقِيلَ بَلْ كَغَيْرِهِمْ مَسْئُورٌ
وَقِيلَ حَتَّى قَتَلَ عِثْمَانَ خِلا ٧٢٧ وَقِيلَ إِلَّا مَنْ عَلِيًّا قَاتِلًا^(٢)

(١) ووقع في نسخة: «ولمعارض احتمال» وهو غلط.

(٢) في الجديدة: «قاتلا».

(مسألة)

قول سَوَى الصَّاحِبِ^(١) قَالَ المصطفى ٧٢٨ مُرْسَلُنَا ثُمَّ احتجَّ بِهِ اقْتَفَى
ثَلَاثَةَ الْأُمَمِ الْأَعْلَامُ ٧٢٩ وَقِيلَ إِنْ أَرْسَلَهُ إِمَامٌ
وَقِيلَ مِنْ أَهْلِ الْقُرُونِ الْخُرَّدِ ٧٣٠ وَقِيلَ أَقْوَى حِجَّةٌ مِنْ مُسْنَدِ
وَرْدُهُ الْأَقْوَى وَقَوْلُ الْأَكْثَرِ ٧٣١ كَالشَّافِعِيِّ وَأَهْلِ عِلْمِ الْخَبَرِ
مَا لَمْ يَكُنْ الْمُرْسَلُ لَا يَعْتَمَدُ ٧٣٢ إِلَّا عَنِ الْعَدُولِ أَوْ يَعْتَصِدُ
مُرْسَلٌ تَابِعٌ مِنَ الْكِبَارِ ٧٣٣ بِقَوْلِ صَاحِبٍ أَوْ انْتَشَارِ
أَوْ فَعَلِهِ أَوْ فَعَلَ أَهْلُ الْعَصْرِ أَوْ ٧٣٤ بِقَوْلِ جَمْعٍ وَرَوَى وَمُرْسَلٌ رَوَوْا
أَوْ مُسْنَدٌ أَوْ بَقِيَّاسٍ يُوجَدُ ٧٣٥ فَالْحِجَّةُ الْمَجْمُوعُ لَا الْمَفْرَدُ
أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ سَوَى مَرْسَلِهِ ٧٣٦ فَالْأَظْهَرُ انْكَفَاؤُنَا لِأَجْلِهِ

(مسألة)

نَقَلَ الْأَحَادِيثَ بِمَعْنَاهُ مَنْعَ ٧٣٧ ثَعْلَبُ وَالرَّازِيُّ فِي قَوْمٍ تَبَعَ
وَالْأَكْثَرُونَ جَوَّزُوا لِلْعَارِفِ ٧٣٨ وَجَوَّزَ الْخَطِيبُ بِالْمَرَادِفِ
وَقِيلَ إِنْ أَوْجَبَ عِلْمًا الْخَبَرُ ٧٣٩ وَقِيلَ إِنْ يَنْسُ وَقِيلَ إِنْ ذَكَرَ

(مسألة)

يُحْتِجُّ فِي الْأَقْوَى بِقَوْلِ الصَّاحِبِ ٧٤٠ قَالَ النَّبِيُّ ثُمَّ عَنْ أَنَّ النَّبِيَّ
سَمِعْتُهُ أَمَرَ أَوْ نَهَى فَذَا ٧٤١ دُونَ سَمِعْتُ فَأَمَرْنَا بِكَذَا
حُرِّمَ أَوْ رُخِّصَ ثُمَّ عَنَّا ٧٤٢ نَحْنُ مِنَ السَّنَةِ ثُمَّ كُنَّا
مَعَاشِرَ النَّاسِ وَكَانَ النَّاسُ ثُمَّ ٧٤٣ كُنَّا نَرَى فِي عَهْدِهِ الثَّلَاثَ عَمَّ
تَلَاهُ كَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَا ٧٤٤ وَبَعْدُ كَانُوا لَيْسَ يَقْطَعُونَا

(١) فِي نَسْخَةِ «الصَّحَابِيِّ».

(خَاتِمَةٌ)

مستندُ الغيرِ الصَّحَابِيِّ نَقْلًا ٧٤٥ سَمِعُ لَفْظَ الشَّيْخِ أَفْلَى أَمْ لَا
قِرَاءَةً تَتْلُوهُ فَالْسَّمَاعُ ثُمَّ ٧٤٦ إِجَازَةٌ مَعَهَا تَنَاوُلٌ يُضَمُّ
فَدُونَهَا خَاصٌّ بِخَاصٍّ فَالْخَاصُّ ٧٤٧ فِي الْعَامِ فَالْعَامُ تَلَاهُ فِي خَاصٍّ
فَالْعَامُ فِي الْعَامِ فَلِلْمُجَازِ لَهُ ٧٤٨ وَنَسْلُهُ الْآتِيْنَ فَالْمُنَاوَلُ لَهُ
ثُمَّ كِتَابَةٌ فَأَعْلَامٌ تَلَا ٧٤٩ وَصِيَّةٌ ثُمَّ وَجَادَةٌ جَلَا
وَالْمَنْعُ فِي إِجَازَةٍ عَنْ شَرْذِمَةٍ ٧٥٠ وَقَوْمُ الْإِجَازَةِ الْمَعْمَمَةُ^(١)
وَالطَّبْرِيُّ الْمَنْعُ فَيَمْنُ يَوْجَدُ ٧٥١ مِنْ نَسْلِ زَيْدٍ وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ
وَالْكُلُّ مَنْ يُوجَدُ مَطْلَقًا حَظَرَ ٧٥٢ وَصَيِّغُ الْأَدَاءِ مِنْ عِلْمِ الْأَثَرِ
قُلْتُ وَفِي ذَا الْفَصْلِ عِلْمٌ غَزُرَا ٧٥٣ أَوْدَعْتُهُ فِي فَنِّهِ مُحَرَّرًا^(٢)

(١) «بصيغة اسم المفعول أو الفاعل صفة لـ «الإجازة»، والله أعلم».

(٢) في القديمة «محَرَّرًا».

﴿الكتاب الثالث: في الإجماع﴾

هُوَ اتِّفَاقُ جَاءَ مِنْ مَجْتَهِدٍ ٧٥٤ أَمْتًا بَعْدَ وَفَاةٍ أَحْمَدٍ
 فِي أَيِّمَا عَصْرٍ وَأَمْرٍ كَانَا ٧٥٥ ذَلِكَ حَدُّ فِائِقِ اتِّقَانَا
 فَعَلِمَ اخْتِصَاصُهُ بِالْمُسْلِمِينَ ٧٥٦ فَخَرَجَ الْكَافِرُ وَالْمَجْتَهِدِينَ
 وَهُوَ اتِّفَاقٌ وَبَرَّأِي يُعْتَبَرُ ٧٥٧ وَفُقِ الْعَوَامِ مَطْلَقًا أَوْ مَا اشْتَهَرَ
 كَيْ صَحَّ إِطْلَاقُ اجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ ٧٥٨ وَالْأَمْدِيُّ لِفَتْقَارِ الْحُجَّةِ
 وَآخَرُونَ فِي الْفُرُوعِ ذُو الْأَصُولِ ٧٥٩ وَقِيلَ هَذَا لَا الْفَقِيهَ وَالْعُدُولُ
 إِنْ تَكُّ رَكْنًا وَانْتِفَاهُ إِلَّا ٧٦٠ ثَالِثُهُمَا فِي فَاسِقٍ إِنْ جَلَّى
 مَأْخُذَهُ عِنْدَ اخْتِلَافٍ يُعْتَبَرُ ٧٦١ رَابِعُهُمَا فِي حَقِّهِ قَطُّ مُعْتَبَرُ
 وَأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ جَمِيعِهِمْ ٧٦٢ كَمَا رَأَى الْجَمْعُ هَوْرًا فِي تَعْرِيفِهِمْ
 وَقِيلَ إِنَّمَا يَضُرُّ اثْنَانِ ٧٦٣ وَقِيلَ بَلَّ ثَلَاثَةٌ لَا ذَانِ
 وَقِيلَ مَا حَدَّ تَوَاتُرٍ وَصَلَّ ٧٦٤ وَقِيلَ لَا يَضُرُّ خَلْفٌ لِلْأَقْلِ
 وَقِيلَ ضَرَّ فِي أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ ٧٦٥ وَقِيلَ فِيمَا سَاعَ فِيهِ الْإِجْتِهَادُ
 وَقِيلَ حُجَّةٌ وَلَا إِجْمَاعُ ٧٦٦ وَقِيلَ لَا وَالْأَحْسَنُ اتِّبَاعُ
 وَأَنَّهُ مَا اخْتَصَّ بِالْأَكْبَارِ ٧٦٧ أَيْ صَحْبِهِ وَشَدَّ أَهْلُ الظَّاهِرِ
 وَفِي حَيَاةِ الْمَصْطَفَى لَمْ يَنْعَقِدْ ٧٦٨ قَطْعًا وَأَنَّ التَّابِعِيَّ الْمَجْتَهِدَ
 مُعْتَبَرٌ مَعَهُمْ فَإِنْ^(١) فِي الْإِثْرِ ٧٦٩ وَصُورُهُ عَلَى انْقِرَاضِ الْعَصْرِ
 وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ مِنَ الشَّيْخَيْنِ ٧٧٠ وَالْخَلْفَ وَفَقَهُمَا الْمَضْرِيَّ
 وَالْحَرَمَيْنِ أَوْ مِنْ^(٢) أَهْلِ طَبِيبَةٍ ٧٧١ وَبَيْتِ خَيْرِ الْخَلْقِ غَيْرُ حُجَّةٍ
 وَحُجَّةُ الْمَنْقُولِ بِالْأَحَادِ ٧٧٢ وَذَلِكَ فِي السَّبْعِ ذُو الْإِعْصَادِ

(١) فِي الطَّبْعَيْنِ «فَإِنْ».

(٢) فِي الطَّبْعَيْنِ «مِنْ».

وأنه لم يُشترط فيه عددٌ ٧٧٣ تواترٍ وأنه لو انفرد
 مجتهدٌ في العصر لم يُحتجَّ به ٧٧٤ وهو الصحيح فيهما لمن نبه
 وأنَّ قرصَ العصر لا يُشترط ٧٧٥ وقد لبَّى جماعة فشرطوا
 فيه انقراض الكلِّ أو غالبهم ٧٧٦ أو علمائهم تنازعَ بهم
 وقيل بل يُشترط في السُّكوتي ٧٧٧ وقيل في ذي مُهلَةٍ لا الفوت
 وقيل قرصُ عددِ التواتر ٧٧٨ ولا تمادي الدهر فيه الغابر
 وشرط الإمام في الظنِّي ٧٧٩ وأنه من سابق النبي
 لا حجةٌ وهو جُلُّ الناس ٧٨٠ وأنه يكون عن قياس
 ومن نفى جوازَه فخالِف ٧٨١ أو الوقوع مطلقاً أو الحففي
 وأنَّ الإجماع لهم على أحد ٧٨٢ قولين قبل ما استقرَّ الخلف قد
 جازَ ولوم من حادثٍ بعدهم ٧٨٣ أمَّا اتفاقٌ بعد ذلك منهم
 فالأمدى يُمنع والإمام لمن ٧٨٤ يُمنع والثالث إن يُسندَ لظن
 ومن سواهم الأصحُّ المنع إن ٧٨٥ طال وفي الأولى خلافٌ قد ركن
 وأنَّ الأخذَ بأقلِّ ما روي ٧٨٦ حقٌّ إذا أكثر فيه ما قوي
 أمَّا السُّكوتيُّ به النزاعُ ٧٨٧ ثالثها يُحتجُّ بالإجماع
 رابعها بشرط أن ينقرضَ ٧٨٨ وقيل في فتياً وقيل في قضاً
 وقيل فيما ليس فيه مُهلَة ٧٨٩ وقيل في عصر الصَّحَابِ الجُلَّةِ
 وقيل حيث ساكتٌ فيه أقلُّ ٧٩٠ وكونُه حجةً الأقوى وهل
 يُسمى بإجماعٍ نزاعٌ يُوردُ ٧٩١ وكونُه حقيقةً تَرَدُّدُ
 مثارُه أنَّ السكوتَ العاري عن ٧٩٢ دليلٍ سُخْطٍ ورَضاً فيما يُظنَّ
 وفيه تكليفٌ لنا وقد ظهَر ٧٩٣ للكلِّ مع مُضيِّ مُهلَةِ النَّظَرِ
 وذلك تصويرُ السُّكوتيِّ هل يُظنَّ ٧٩٤ منه الموافقة أمَّا حيث لَن
 يَظْهَر قِيلَ حجةٌ والجُلُّ لا ٧٩٥ وقيل إن عمَّت به البلوى علا

وَأَنَّهُ يَكُونُ فِي عَقْلِي ٧٩٦ لَا يَتَوَقَّعُ وَدُنْيِي
وَأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ سَنَدٍ (١) ٧٩٧ لِقَيْدِ الْإِجْتِهَادِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ
وَلَمْ يَجِبْ لَهُ إِمَامٌ عَصَمَا ٧٩٨ وَمَنْ رَأَى اشْتِرَاطَ هَذَا وَهَمَّا

(مَسْأَلَةٌ)

إِمْكَانُهُ الصَّوَابُ وَالْقَوِيُّ ٧٩٩ حُجَّتُهُ وَأَنَّهُ قَطْعِيٌّ
لَا فِي الشُّكُوتِ وَلَا مَا خَرَقَا ٨٠٠ مَخَالَفٌ وَالْفَخْرُ ظَنًّا مُطْلَقًا
وَحَرْقُهُ حَظْرٌ وَمِنْ هَذَا زَكْنٌ ٨٠١ إِحْدَاثُ ثَالِثٍ أَوْ التَّفْصِيلُ إِنْ
يَخْرِقُ وَقِيلَ خَارِقَانِ مُطْلَقًا ٨٠٢ وَأَنَّهُ يُجْوزُ أَنْ مَا خَرَقَا
وَقِيلَ لَا الْإِحْدَاثُ لِلدَّلِيلِ ٨٠٣ أَوْ عَلَيْهِ لِلْحُكْمِ أَوْ تَأْوِيلِ
وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ ارْتِدَادُ ٨٠٤ أَمْتِنَا سَمْعًا وَذَا اعْتِمَادُ
دُونَ اتِّفَاقِهَا عَلَى جَهْلِ الَّذِي ٨٠٥ مَا كَلَّفَتْ بِهِ عَلَى الْقَوْلِ الشَّذِي
وَفِي انْقِسَامِهَا لِفِرْقَتَيْنِ وَافٍ ٨٠٦ أَخْطَأَ فِي مَسْأَلَةٍ كُلُّ خِلَافٍ
مِثْلُهَا هَلْ أَخْطَأَتْ وَأَنْ لَا (٢) ٨٠٧ يُضَادُّ سَابِقًا عَلَى الْمُعَلَّى
وَلَمْ يَعَارِضْهُ دَلِيلٌ إِذْ لَا ٨٠٨ يُعَارِضُ الْقَطْعِيَّ وَلَنْ يَدُلَّا
إِذَا وَافَقَ الْحَدِيثَ أَنَّ الْمُسْتَنَدَ ٨٠٩ لَهُ بَلِ الظَّاهِرُ ذَا فِي الْمُعْتَمَدِ

(خَاتِمَةٌ)

جَاحِدٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ عَلِيمًا ٨١٠ ضَرْبٌ فِي الدِّينِ لَيْسَ مُسْلِمًا
قَطْعًا وَفِي الْأَظْهَرِ مَنْصُوصٌ شَهْرٌ ٧١١ وَالْخِلَافُ فِيمَا لَمْ يُنْصَ الْمُسْتَهْزِ
أَصَحُّهُ تَكْفِيرُهُ خُصُوصًا ٨١٢ لَا جَاحِدُ الْحَقِّي وَلَوْ مَنْصُوصًا

(١) فِي نَسْخَةِ «مُسْتَنَد» وَالْأَوَّلَى أَوْضَحَ.

(٢) فِي الْقَدِيمَةِ «وَأَلَّا».